5. The Egyptian Meteorological Authority, (Monthly Weather Reports) For The Period 1994-2003.
6. The Egyptian Meteorological Authority, Climatological Normals For The A.R.E Up To 1975, Cairo.
7. Lotfy Boulas (1983): Medicinal Plants of North Africa, Library of Congress, U.S.A.
8. Smith, K. (1975): Principles of Applied Climatology New York.
9. Paker, N.W. (1946): Environment Factors & Their Control In Plant Environment, Soil Sci., Vol. 62.
10. Polunin, N. (1960): Introduction To Plants Geography & Some Related Sciences, London.

* * *

سوق الجملة للخضر والفواكه بمدينة المحلة الكبرى

" دراسة فى جغرافية التسويق "

د. عبد المعطى شاهين عبد المعطى*

مقدمه :

شهد القرن العشرين زيادة كبيرة فى المساحة المزروعة بالخضر والفواكه فى مصر، إذ تزايدت مساحة الخضر من 27 ألف فدان فى 1927 إلى 1.38 مليون فدان فى عام 2002[1]، بمقدار 1.35 مليون فدان، وبنسبة زيادة 5011%، أى أنها ازدادت فى عام 2002 نحو 50 مرة قدر مثيلتها فى عام 1927، وقد جاءت هذه الزيادة استجابة للزيادة الكبيرة فى أعداد السكان وارتفاع مستوى المعيشة بين غالبيتهم وما ارتبط بها من تطورات اقتصادية واجتماعية، وتقدم صناعة الخضر المحفوظة، وما ارتبط بكل ذلك من زيادة فى الطلب على الخضر.

أيضاً تزايدت المساحة المزروعة بأشجار الفواكه من 28 ألف فدان فى 1920 إلى 1.1 مليون فدان فى 2002[2]، وبمقدار 1.072 مليون فدان، وبنسبة زيادة 3828%، أى أنها ازدادت نحو 38 مرة قدر مثيلتها فى عام 1920، ولعل ذلك يرجع إلى عدة عوامل منها ارتفاع العائد من زراعة أشجار الفواكه بالنسبة للمحاصيل التقليدية، والتحول نحو سياسة التنوع فى الإنتاج الزراعى وعدم الاعتماد على غلة واحدة ، وأيضاً تقدم صناعة حفظ وتعليب الفواكه وصناعة شراب الفواكه والمربات، وتزايد أعداد السكان وخاصة سكان الحضر الذين ارتفعت نسبتهم إلى 44.2% فى عام 2000[3] بعد أن كانت لا تزيد عن 17% فى عام 1907.

ومما لاشك فيه أن الزيادة فى مساحة الخضر والفواكه قد صاحبتها زيادة مقابلة فى إنتاج كل منهما، وقد كان لهذه الزيادة الأثر الواضح فى اهتمام الدولة بضرورة تنظيم تسويق الخضر والفواكه – وخاصة أن كلاً منهما يتميز بتعدد أنواعه وتنوع أصنافه ومنتجاته – وذلك بإنشاء أسواق للجملة تخضع فيها التعاملات التجارية لقوانين ولوائح تنظم عملياتها وتحمى المنتج والمستهلك.

وفى اتجاه الجغرافيا الاقتصادية نحو الاهتمام بدراسة التسويق – والذى تأخر كثيراً لتركيزها على دراسة الإنتاج – وخاصة بعد أن ازدادت أعداد مراكز التسويق والتوزيع (خاصة المراكز التجارية ، والسوبر ماركت والأسواق المجمعة، إضافة إلى أسواق الجملة) نتيجة لتنوع المنتجات وتفاوتها، Malls وتعدد احتياجات السكان وتغير الأذواق وطرق الحياة، مع ثورة الإعلام والإعلان[4] وقد تطلب ذلك دراسة هذه المراكز للتعرف على خصائصها وعلاقاتها المكانية بأنماط استخدام الأرض الأخرى بالمدينة وخارجها وما ارتبط بها من مشكلات تتطلب دراسة وعلاجاً.

---

* أستاذ الجغرافية المساعد، كلية الآداب – جامعة طنطا.

ومن الدراسات السابقة فى هذا المجال، دراسة طه عبد الجواد صقر لتسويق الفواكه فى مصر فى عام 1988[5]، ودراسة محمد عبد القادر شنيشن لتسويق الخضر فى مصر فى عام 1996[6]، ودراسة محمد صدقى الغماز لتسويق الخضر فى سوق الجملة بمدينة العبور بالقاهرة فى عام 1999[7]، وامتداداً لهذه الدراسات جاءت دراسة تسويق الخضر والفواكه فى سوق الجملة بمدينة المحلة الكبرى.

وتهدف هذه الدراسة إلى تناول سوق الجملة بمدينة المحلة الكبرى من حيث خصائصه (النشأة والموقع والتركيب الداخلى والتشغيل ونظام التسويق) وما يرتبط بها من مشكلات، وأثر ذلك على دور السوق فى تسويق الخضر والفواكه بمدينة المحلة الكبرى، كما تهدف إلى تحديد مناطق الإنتاج الرئيسية الموردة للخضر والفواكه، وبالتالى مجال نفوذ الخضر والفواكه بالنسبة لسوق الجملة.

وقد استعان الباحث فى معالجته لهذا الموضوع بأكثر من أسلوب، يأتى فى مقدمتها أسلوب الدراسة الميدانية، إذ يرجع إليه الفضل فى توفير القدر الأكبر من البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الظاهرة قيد الدراسة من خلال نماذج الاستبيان والمقابلات الشخصية لكل من التجار وسائقى وسائل نقل الخضر والفواكه والإداريين بالسوق، والزيارات الميدانية لموقع السوق ومداخله، حيث أفاد الاستبيان والمقابلات الشخصية فى :

- توفير البيانات المطلوبة لمعالجة نظام التعامل داخل السوق.
- تحديد مصادر الإنتاج الموردة لسوق الجملة.
- المسافة الجغرافية والزمنية والاقتصادية بين مصادر الإنتاج الموردة للخضر والفواكه وسوق الجملة.
- وسائل النقل المستخدمة فى نقل الخضر والفواكه الواردة.
- أعداد التجار وأنواعهم ودورهم فى التسويق.

وأفادت الزيارات الميدانية مع المقابلات الشخصية فى :

- الوقوف على الوضع الراهن لتركيب السوق وأقسامه.
- كيفية تسويق الخضر والفواكه قبل إنشاء سوق الجملة وما ارتبط به من مشكلات.
- الوقوف على مشكلات التسويق المختلفة.
- مداخل السوق وخصائصها وإمكانية الحركة عليها.

أيضا اعتمد الباحث على البيانات الخاصة بمساحة وإنتاجية محاصيل الخضر والفواكه على مستوى المحافظات عام 2002 والمنشورة فى عام 2003 بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الإحصاءات الزراعية، والتى أفادت فى التحليل والتفسير والتعليل.

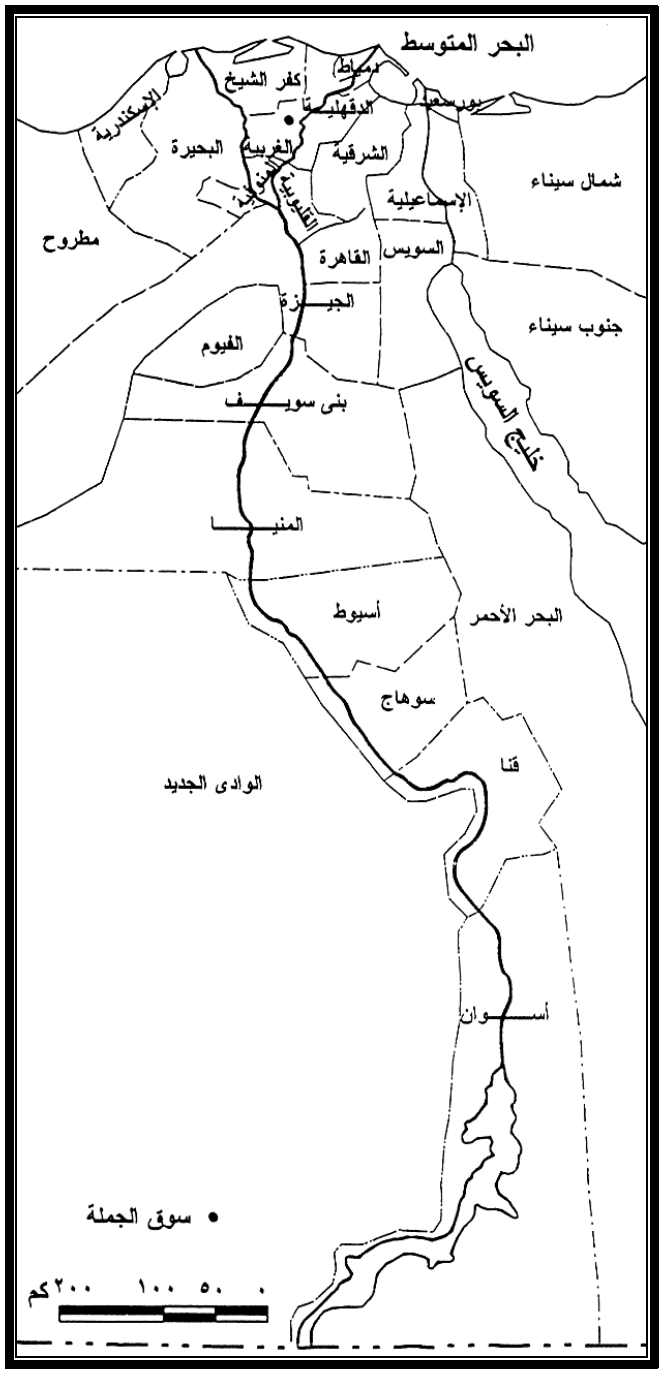

شكل (1) : الموقع العام لسوق الجملة بالمحلة الكبرى.

كما اعتمد الباحث على بعض الأساليب الإحصائية والرياضية والتى ساعدت فى تحليل بعض العلاقات المكانية والوصول إلى نتائج أكثر دقة.

ويتناول البحث موضوع تسويق الخضر والفواكه فى سوق الجملة بمدينة المحلة الكبرى من خلال دراسة وتحليل النقاط التالية :

1- سوق الجملة : النشأة والموقع.
2- تطور كميات الخضر والفواكه الواردة إلى سوق الجملة فى الفترة من 1992 – 2003.
3- التوزيع الشهرى لكميات الخضر والفواكه الواردة إلى سوق الجملة فى عام 2003.
4- التوزيع الجغرافى لمناطق إنتاج الخضر والفواكه الرئيسية الواردة إلى سوق الجملة فى عام 2003.
5- إقليم الخضر والفواكه لسوق الجملة.
6- مشكلات سوق الجملة والحلول المقترحة.

أولاً : سوق الجملة – النشأة:

سوق الجملة بمدينة المحلة الكبرى منشأة حديثة يرجع تاريخها إلى أواخر عقد السبعينيات، إذ بدأ انشاؤه فى عام 1978، وبدأ نشاطه التجارى فى عام 1981 عندما وصل عدد محلاته إلى 68 محلاً أى نحو 40.2% من حجمه الفعلى، واكتمل بناؤه فى عام 1992 فى نحو 87 محلاً و 82 باكيه.

وكان تسويق الخضر والفواكه قبل ذلك التاريخ يتم من خلال محلات خاصة للجملة تتوزع متناثرة على طول شارع سعد زغلول والشوارع المتفرعة منه – لتوسطه مدينة المحلة الكبرى وسهولة الوصول إليه من إقليم المدينة والأقاليم المجاورة – عدا بعض الموازات التى كانت تأخذ مواقع متناثرة، يقع إحداها بجوار سينما المحلة بشارع 23 يوليو، والآخر بحى الوراقة فى نهاية امتداد شارع العباسى (شكل 2).

وكانت تعاملات هذه المحلات التجارية تتم فى جزء كبير منها وخاصة الخضر مع إقليم المدينة، وكانت وسائل النقل المستخدمة فى نقل السلع من مصادر الإنتاج إلى السوق هى الدواب وعربات الكارو، وإلى جانب ذلك كانت للسوق تعاملاته التجارية مع باقى مراكز المحافظة والمحافظات الأخرى وخاصة الفواكه مثل الرمان من سمالوط، العنب الأحمر من البحيرة والفيوم، البلح من البدرشين بالجيزة، والتين البرشومى من الإسكندرية، والتى كانت تنقل بسيارات نقل يملك معظمها التجار.

لكن مع تزايد السكان وبالتالى احتياجاتهم من الخضر والفواكه لم تعد هذه المحلات بأعدادها القليلة ومواقعها الداخلية وإمكانياتها المتواضعة قادرة على الوفاء باحتياجات المدينة من الخضر والفواكه لأسباب عدة :

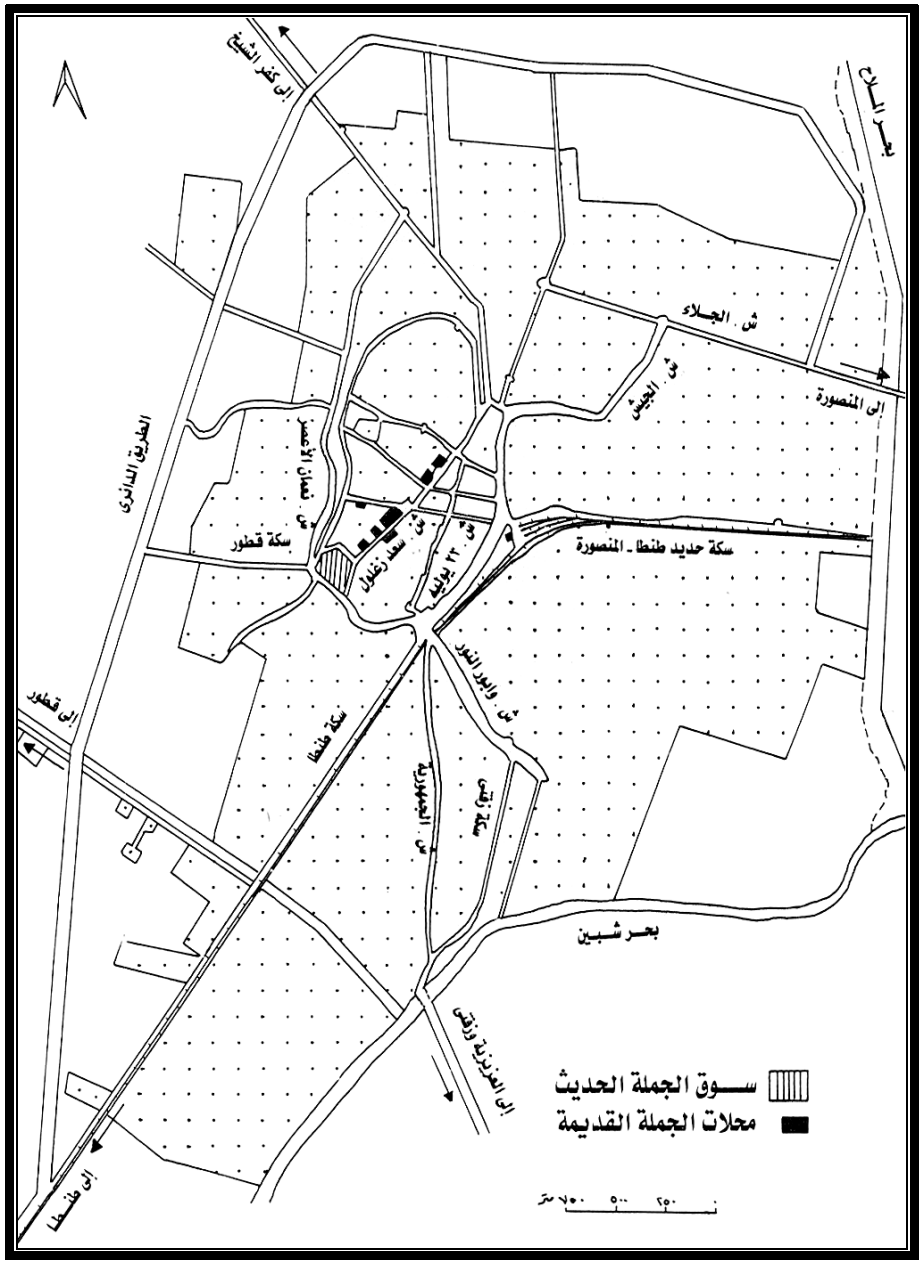

شكل (2) : سوق الجملة بمدينة المحلة الكبرى والطرق الإقليمية والمحاور الداخلية المؤدية إليه.

1- عدم قدرتها على استقبال الكميات المتزايدة من الخضر والفواكه وذلك بسبب إمكانياتها المتواضعة فلا تتوافر لها المساحات الكافية لاستقبال السلع الواردة أو ثلاجات لحفظ وتخزين السلع التى تتطلب ذلك، أو مواقف لانتظار السيارات القادمة.

2- تضاؤل إمكانية الوصول إلى هذه المحلات من مصادر الإنتاج التى تزايدت أعدادها واتسع مجالها، ومرد ذلك هو تزايد كثافة الاستخدام التجارى فى شارع سعد زغلول وتزايد نشاط التعاملات التجارية وامتدادها إلى نهر الشارع باستخدام أرضيته أو عربات اليد والكارو. وأيضا تكدس وسائل النقل أمام هذه المحلات وفى عرض الشارع مما يعوق حركة المرور والمارة.

3- كما باتت هذه المحلات تشكل مصدراً لكثير من المشكلات منها مشكلة التلوث بسبب مخلفات الخضر والفواكه الفاسدة وروث الدواب التى تلقى فى عرض الشارع دون مبالاة أو دون الاهتمام بإزالتها أو تنظيف الشارع، ومشكلة الضوضاء التى ترتبط بعملية البيع بالمزاد العلنى وتضر بسكان المناطق المجاورة.

كل هذه المشكلات وغيرها دعت إلى ضرورة إعادة النظر فى نظام تسويق الخضر والفواكه والتخطيط لحلها، وكان الرأى بإنشاء سوق للجملة بالمدينة تتوافر فيه الإمكانات المناسبة لأداء وظيفته دون أضرار أو مشكلات تحدث خللاً فى نظام المدينة والقادرة على امدادها باحتياجاتها من الخضر والفواكه الحالية والمستقبلة. وكان الهدف من إنشاء السوق – إلى جانب ما سبق – هو :

* تجميع محلات تجارة الجملة المتناثرة فى المدينة فى مكان واحد يسهل فيه مراقبة العمليات التجارية.
* القضاء على كثير من أساليب الغش والتلاعب بالأسعار.
* المحافظة على سلامة الخضر والفواكه بتوفير الثلاجات اللازمة وأيضاً المظلات لحمايتها من أشعة الشمس.
* تطوير وتنظيم العمليات التجارية ونشر الإحصاءات عن حركتها وضمان التوزيع السليم.
* بث روح التنافس بين المنتجين بهدف إنتاج الأنواع الجيدة.

موقع سوق الجملة وعلاقاته المكانية :

لموقع السوق كوحدة اقتصادية – أهمية كبيرة، فالتعرف على موقع السوق وفهم عوامل توطنه حيث هو، والوقوف على خصائصه يساعد كثيراً فى تقييم أداء السوق لوظيفته ونشاطه، ويوفر ثبتاً من البيانات يمكن أن تساهم فى التخطيط لعلاج مشكلات السوق وبالتالى تحسين أدائه وتفعيل نشاطه.

يقع سوق الجملة فى غرب مدينة المحلة الكبرى على الجانب الأيمن لشارع نعمان الأعصر فى موضع يلتقى فيه بثلاثة شوارع هى سعد زغلول، الترعة، سكة قطور، وتخدم كمداخل ينتهى أغلبها إلى طرق أقليمية تخدم فى ربط مصادر الانتاج المختلفة بسوق الجملة، ويربط بين هذه الطرق طريق دائرى يلف بمحيط المدينة من الجنوب والغرب والشمال، ويخدم فى توازن حركة المرور عبر هذه المداخل، او توجيه هذه الحركة إلى بعض هذه المداخل إذا ما تعطلت إحداها (شكل 2).

وقد اكسب هذا الموقع السوق خصائص كثيرة زادت من أهميته وأثره فى تفعيل نشاطه، فهو **أولاً** يتوسط الدلتا والوجه البحرى – أخصب وأغنى مناطق المعمور المصرى، مما وفّر له امكانية الاتصال بجميع محافظات الدلتا ومصادر مواردها الانتاجية المختلفة (خضر وفواكه) (شكل 1) وهو **ثانياً** يقع فى أحضان مدينة المحلة الكبرى، ليتمتع ويفيد من ميزاتها كعقدة داخلية – وقد تكون مركزية – فى شبكات الطرق المرصوفة والسكك الحديدية بالوجه البحرى، وقد زاد ذلك من امكانية الاتصال وتفعيل الحركة بين السوق ومناطق الإنتاج المختلفة، وهو **ثالثاً** يفيد من توطنه بمدينة المحلة الكبرى كسوق استهلاكية كبيرة (سادس مدن الجمهورية –422 ألف نسمة فى 2003 – بعد مدن القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، بور سعيد، شبرا الخيمة) تتوافر فيها ميزات الطلب الكبير الحجم والمتنوع.

لكن موقع السوق على المستوى المحلى غير مناسب ويعانى بسببه السوق مشكلات كثيرة يرتبط أغلبها بالمداخل وبتوسطه العمران، وسيتم توضيح ذلك تفصيلياً بتناول وتحليل مداخل السوق والطرق الاقليمية والمحاور الداخلية المؤدية إليه على النحو التالى:

مداخل السوق :

[1 المدخل الغربى: يمتد بطول سكة قطور، وهو مزدوج من اتجاهين احدهما مرصوف والآخر ترابى يستعمل كموقف لسيارات النقل وعربات الكارو، ويبلغ اتساعه 22 متراً بمتوسط 11 متر/اتجاه، وجزيرة 2 متر، وتتنوع الاستخدامات على جانبيه ما بين سكنى – سكنى تجارى، خدمى، صناعى، مما يقلل من كفاءته ويضعف امكانية الحركة عليه، ويخدم كمدخل للخضر والفواكه التى ترد إلى السوق عبر طريق قطور، ونحو 75% من الكميات الواردة عبر طريق طنطا من محافظات الغربية والمنوفية، والبحيرة، والإسماعيلية، والاسكندرية، ومحافظات الصعيد.

[2 المدخل الجنوبى: يمتد محوره مع نعمان الأعصر شرقاً وحتى ميدان الشون ويواصل امتداده فى سكة طنطا وحتى التقائه بطريق المحلة/طنطا، يختلف فى خصائصه الانشائية والوظيفية من قطاع لآخر، ففى قطاع نعمان الأعصر، يمتد الشارع فى اتجاهين احدهما جيد الرصف والآخر ردئ تكثر به اعطال شبكة المياه والصرف الصحى، يبلغ اتساعه 30 متراً بمتوسط 12 متر لكل اتجاه وجزيرة بعرض 8 متر، ترتفع على جانبيه وجزيرته كثافة الاستخدام التجارى تشاركه الخدمات فى بعض المواضع، وتكثر به إشغالات الطريق بامتداد النشاط التجارى إلى نهر الشارع وانتظار السيارات على الجانبين مما قلل كثيراً من كفاءته المرورية.

أما فى سكة طنطا فهو جيد الرصف – مدخل المدينة الرئيسى – من اتجاهين دون جزيرة واتساع 11 متر/اتجاه، يفصله عن الاستخدامات المجاورة خط سكة حديد المحلة/ طنطا من الشرق، وشارع داخلى من الغرب، لكن ارتفاع كثافة حجم الحركة – خاصة فى اوقات الذروة (ذهاب وعودة العمال والطلاب) – يؤدى مع كثرة التقاطعات ونقاط الدوران للخلف والمطبات الصناعية إلى بطء الحركة المرورية وقلة كفاءته المرورية، ويخدم كمدخل للخضر والفواكه التى ترد إلى السوق عبر طريق المحلة/طنطا من محافظات الغربية، المنوفية، القليوبية، القاهرة، البحيرة اضافة إلى محافظات الوجه القبلى.

[3 المدخل الجنوبى الشرقى: يتفرع من المدخل الجنوبى – عند ميدان الشون – شرقاً ليمتد بطول شارع وابور النور وامتداده فى سكة زفتى، ويختلف اتساع هذا المدخل من قطاع لآخر، حيث يبلغ أقصاه فى شارع وابور النور (40 متراً) تتوزع على اتجاهين يتوسطهما جزيرة بعرض 16 متر تستثمر كحديقة للأطفال، وكمواقف لسيارات الميكروباص، وهو جيد الرصف تتنوع استخدامات الأرض على جانبيه ما بين سكنى تجارى وخدمى، ثم يضيق المحور كثيرا فى سكة زفتى فلا يزيد عن 10 متر باتجاه واحد متوسط الرصف، ويسود على جانبيه الاستخدام السكنى التجارى، ويخدم فى استقبال الخضر والفواكه الواردة إلى السوق عبر طريق المحلة / شبرا بابل / العزيزية.

[4 المدخل الشمالى: ويمتد محوره بطول القطاع الشمالى لشارع نعمان الأعصر، وهو يماثل القطاع الجنوبى فى الاتساع والازدواج لكن يختلف عنه فى وجوه كثيرة، فإلى جانب رداءه

الرصف – حيث لا يشمل الرصف كل مسار الشارع، لذلك تنتقل الحركة بين الاتجاهين – تستغل الجزيرة والمسافات غير المرصوفة من الاتجاهين كمواقف لسيارات النقل وعربات الكارو وكمستودع لمواسير الصرف الصحى، ومرتع للحيوانات، كما يعقد على أرضيته السوق الأسبوعى يومى الثلاثاء والجمعة، ويشاركه فى ذلك المحلات التجارية التى استقطبها هذا القطاع، وقد قلل كل هذا من كفاءة هذا المدخل فى نقل وخدمة الحركة المرورية على طوله، ويخدم فى استقبال الخضر والفواكه الواردة إلى السوق عبر طريق المحلة / كفر الشيخ و طريق المحلة / دمرو.

المدخل الشمالى الشرقى: يتفرع من المدخل الجنوبى – عند ميدان الشون – شمالاً ليمتد بطول [5 شارع 23 يوليو وامتداده فى شارع الجيش ثم فى شارع الجلاء، وهو جيد الرصف، يتراوح اتساعه بين 40 متر فى شماله – تتوزع على اتجاهين يتوسطهما جزيرة خضراء بعرض 15– 30 متر تستثمر فى جزء منها كحديقة ملاهى، يضيق نسبياً إلى 32 متر – فى وسطه – على اتجاهين يتوسطهما جزيرة خضراء بعرض 6 – 10 متر، ويقل إلى 20 متر – فى شماله – على اتجاهين بدون جزيرة.

وتتنوع استخدامات الأرض على جانبيه ما بين تجارى تزداد كثافته فى قطاع 23 يوليو حيث قلب المدينة التجارى، إلى سكنى تجارى وخدمى، تشكل فى مجملها عوامل جذب للحركة، وتؤدى مع تزايد أهميته كمحور لتجميع الحركة وتوزيعها إلى ارتفاع كثافة الحركة المرورية، وهذه أدت بدورها مع كثرة التقاطعات ومواضع الدوران للخلف وتنوع وسائل النقل ذات الوقوف المتكرر (تاكسى – سرفيس – أتوبيس) وتكدس سيارات الانتظار على الجانبين وخاصة فى القطاع التجارى إلى بطء أو اختناق الحركة المرورية على طول امتداده، وتتحسن الحالة نسبيا فى شارعى الجيش والجلاء، لكن حركة المرور تختنق كثيراً عند مدخل المدينة الشمالى الشرقى حيث يضيق المدخل إلى 6 متر/اتجاه مع ارتفاع كثافة الحركة المرورية. ويخدم هذا المدخل فى استقبال الخضر والفواكه الواردة إلى السوق عبر طريق المحلة /المنصورة.

وأما الطريق الدائرى، فهو يلف بمحيط المدينة من الشمال والجنوب والغرب، ويبلغ طوله 11 كيلو متر، وهو مزدوج يبلغ اتساعه 32 متر، جيد الرصف، حديث النشأة (1988/87) تصب فيه أغلب الطرق الإقليمية التى تنتهى إلى إقليم المدينة، ويخدم فى ربط مصادر الإنتاج المختلفة بسوق الجملة.

وأما الطرق الإقليمية التى تربط مناطق إنتاج الخضر والفواكه بسوق الجملة فهى :

1- طريق المحلة/طنطا، ويربط محافظات المنوفية والقليوبية والقاهرة والبحيرة والإسكندرية والشرقية والإسماعيلية والغربية إضافة إلى محافظات الوجه القبلى بالسوق.
2- طريق المحلة/العزيزية، ويربط محافظة الشرقية ومراكز سمنود وزفتى والسنطة من محافظة الغربية بالسوق.
3- طريق المحلة/قطور، ويربط السوق بمحافظة كفر الشيخ ومراكز قطور وبسيون من محافظة الغربية.
4- طريق المحلة/كفر الشيخ ويربط السوق بمحافظة كفر الشيخ وببعض قرى مركز المحلة الكبرى.

5- طريق المحلة/المنصورة، ويربط السوق بمحافظات الدقهلية، والشرقية، دمياط، بورسعيد.

ومن الناحية الأخرى يمكن الوصول إلى السوق من مختلف أحياء المدينة عبر المحاور التالية :

1- **شارع سعد زغلول:** ويخدم فى نقل حركة المرور والمارة بين أحياء المنطقة القديمة والسوق، فمن خلاله – ولعامل القرب – ينتقل تجار التجزئة وبعض المستهلكين إلى السوق إما مشياً على الأقدام أو باستخدام عربات الكارو وسيارات النقل الصغيرة مع تزايد المسافة وعليه أيضا تنشط حركة البضائع المنقولة من السوق إلى حيث أماكن تسويقها على أرضية هذا الشارع والشوارع المتفرعة أو على عربات اليد والكارو ونصف النقل.

لكن ارتفاع كثافة الاستخدام التجارى وتركز أكبر سوق تجزئة للخضر والفواكه فى هذا الشارع يعوق كثيراً حركة المرور على طوله ويجعلها قاصرة على حركة المارة من رواد سوق التجزئة والجملة وعلى حركة البضائع وقت توزيعها على مواضع تسويقها.

2- **شارع نعمان الأعصر:** وتسير عليه خمسة خطوط لسيارات السرفيس[8] إضافة إلى خطين لأتوبيس مرفق مدينة المحلة الكبرى[9] وسيارات التاكسى، تخدم جميعها فى ربط الأحياء الشمالية والغربية بالسوق ، ومن خطوط السرفيس نذكر :

1. الزيوت / الزراعة / المعهد / الشون.
2. مبارك / الزراعة / المعهد / منشية البكرى.
3. مجمع المحاكم / الرجبى / الشون / نعمان الأعصر.

3- **شارع 23 يوليو:** وتسير عليه بالإضافة إلى ما سبق 3 خطوط لسيارات السرفيس تنتهى بالقرب من السوق فى ميدان الشون وتستكمل بمواصلة إلى السوق وهذه الخطوط هى :

1. الزيوت / محب / البندر / الشون.
2. الزراعة / البرج / البندر / الشون.
3. محلة أبو على / مجمع المحاكم / الرجبى، الشون.

4- **سكة طنطا وشارع الجمهورية:** يسير على الأول خطان، وعلى الثانى خط واحد وهى :

1. الزيوت / النصر / البندر / منشية البكرى.
2. الزيوت / البندر / الشون / الجمهورية.
3. مبارك / الزيوت / أبو شاهين / منشية البكرى.

هذا إضافة إلى سيارات التاكسى وخطوط أتوبيس مرفق مدينة المحلة الكبرى والتى تخدم فى ربط الأحياء الجنوبية والجنوبية الشرقية بالسوق.

أيضاً تتم عبر هذه المحاور حركة نقل وتوزيع البضائع من خضر وفواكه بواسطة عربات الكارو وسيارات نصف النقل إلى المحلات المنتشرة بأحياء المدينة المختلفة وإلى حيث مواضع تسويقها بجوانب وأرضية الشوارع المختلفة.

وعلى ما سبق يتضح أن السوق يشغل موقعاً غير مناسب، إذ أقيم على فراغ بينى صغير المساحة يتوسط العمران منذ البداية، بمعنى أنه شغل موقعاً ومساحة كلاهما غير مناسب ولم يختارا على أساس من التخطيط السليم وإنما فرضا عليه، وتعانى مداخله مشكلات كثيرة قللت إلى حد كبير من كفاءتها فى نقل الحركة المرورية (ركاب وبضائع) ومن قدرتها على ربط السوق بمناطق الإنتاج المختلفة من ناحية، وبأحياء المدينة من ناحية أخرى.

التركيب الداخلى للسوق :

أقيم السوق على قطعة أرض تملكها الوحدة المحلية مساحتها 25200 متر مربع كانت تستخدم فى إنتاج الخضر، وذلك بتكلفة بلغت نحو 800 ألف جنيه، وقد قسمت هذه المساحة إلى الأقسام التالية (شكل 3) :

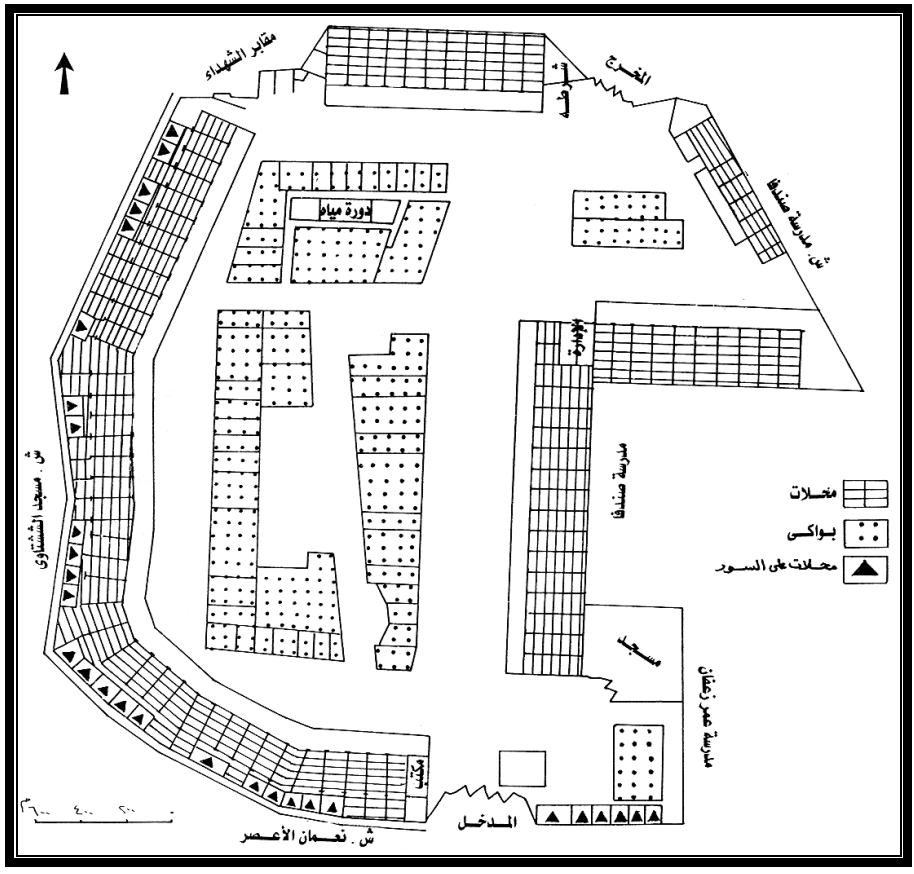

المصدر: سوق الجملة للخضر والفواكه بمدينة المحلة الكبرى، الإحصاء، 2003.

شكل (3) : التركيب الداخلى لسوق الجملة بمدينة المحلة الكبرى.

87 وحدة لبيع الخضروات والفواكه بمتوسط 32–62 متر مربع للوحدة، إضافة إلى 82 باكيه [1
(مظلات من الحديد والصاج بمتوسط 24 متر مربع للوحدة، توزع كالآتى :

- 55 وحدة بيع خضر بمتوسط 32–62 متر مربع للوحدة .
- 25 وحدة بيع فواكه بمتوسط 62 متر مربع للوحدة.

- 7 وحدة بيع موز بمتوسط 62 متر مربع للوحدة.
- 82 باكية موزعة بين الخضر والفواكه.

2] المرافق والخدمات العامة وتضم دورة مياه، مسجد، بوفيه، نقطة شرطة، نقطة تموينية، مبنى إدارة السوق.

وكما تبين سابقاً تفتقر تركيبة السوق إلى الكثير من اعتبارات التخطيط الحديثة وإلى بعض التجهيزات والخدمات الضرورية، كما أنها لم تأخذ فى الاعتبار توسعات المستقبل، فهى تفتقر إلى خدمات البنوك، ومراكز الإطفاء والإسعاف، وليس بها شبكات إنذار أو دوائر تلفزيونية أو إذاعة داخلية، أو شاشات عرض إلكترونية للإعلان عن الأسعار اليومية. وشبكة الطرق الداخلية محدودة لصغر مساحة السوق، ولا تختلف عنها شبكة الاتصال التليفونى فهى متواضعة (17 خط تقريبا) كما أنها تفتقر إلى ساحات لانتظار السيارات والشاحنات، وليس بها مخازن أو ثلاجات، أيضا لا تشمل مساحات خضراء أو مساحات للامتداد المستقبلى، وقد أدى كل هذا مع تزايد السكان وبالتالى احتياجاتهم من الخضر والفواكه إلى عدم قدرة السوق على استيعاب مزيد من الكميات الواردة.

وبدأ العمل فى السوق فى 1981/2/15 بتشغيل 68 وحدة من بينها سبع موازات (محلات لتسويق الموز يطلق عليها محليا موازات)، وفى عام 1986 ازداد عدد الوحدات إلى 82 وحدة، وفى عام 1990 أنشئت 82 باكية بوسط السوق ، وفى عام 1992 أضيفت خمس وحدات ليصبح مجموعها 87 وحدة، 82 باكية، ويلف بمحيط السوق من الخارج نحو 34 محلاً تجارياً يملكها السوق وتؤجر من قبله لكنها تمارس أنشطة تجارية وخدمية أخرى لا تخضع للسوق وتخدم سكان الحى إضافة إلى رواد السوق (مثال : الأطعمة والمشروبات، الإكسسوارات – صيدلية – عطارة – بانشر – ساعات – مواد غذائية ، مبيدات حشرية ... إلخ).

ويعمل بالسوق نحو 104 تاجر وتاجر منتج يتعاملون فى نحو 165.7 ألف طن قيمتها 163.5 مليون جنيه، ويتيح السوق ما بين 600 إلى 650 فرصة عمل بمتوسط 2 – 10 عامل/تاجر. ويخدم السوق نحو 422 ألف نسمة يمثلون سكان المدينة هذا إضافة إلى سكان القرى المجاورة (بلقينا، محلة أبو على، الراهبين، كفر حجازى، عياش، شبراملكان والهياتم).

ويستمر العمل فى السوق طوال اليوم، حيث يستقبل السوق السلع الواردة إليه من الخضر والفواكه على مدار الأربع والعشرين ساعة، حيث يستقبل إنتاج المناطق القريبة بعد الساعة الحادية عشرة تقريباً، أما خضر وفواكه المناطق البعيدة (مديرية التحرير، النوبارية، الصعيد) فترد إلى السوق ليلاً وفى الصباح الباكر، أما التعاملات التجارية من بيع وشراء فتتم على فترتين الأولى من الساعة السادسة صباحا، والثانية من الساعة الواحدة ظهراً إلى الساعة السادسة مساءً.

نظام التسويق بالسوق :

يتم التعامل التجارى فى السوق من خلال التجار الذين يمكن تقسيمهم إلى :

أ) تجار الجملة :

ويبلغ عددهم داخل السوق نحو 93 تاجراً موزعين بين 60 تاجر للخضر والفواكه، وعشرة تجار للخضروات الجافة (البطاطس، البصل، الثوم، الجزر، البطاطا)، 23 تاجراً للموز، ويقوم تاجر الجملة بدور الوسيط بين المنتج وتاجر التجزئة، حيث يقوم المنتج بتوريد السلع إلى سوق الجملة ليبيعها له

التاجر مقابل عمولة المفروض قانوناً أن تتراوح بين 5%، 7% من السلعة (5% للبصل، الثوم، البطاطس، القلقاس، وباقى الخضروات الجافة، 7% للفواكه والموز وباقى الخضروات غير الجافة) لكن الواقع غير ذلك ، ويسمى التاجر فى هذه الحالة تاجر عمولة، وهذا هو النمط السائد، وإلى جانبه يوجد التاجر الممول الذى يقرض المنتج طوال الموسم الزراعى بضمان المحصول مقابل حصوله على كل الإنتاج أو جزء منه، والتاجر المنتج الذى ينتج بعض الخضروات والفواكه ثم ينقلها إلى السوق حيث يبيعها بالجملة ويمثل هذه الحالة نحو ثلاث أو أربع حالات فقط ونوع آخر يشترى المحصول من الحقل وينقله على نفقته ليبيعه فى السوق.

ب) تجار نصف الجملة (القماطون) :

ويبلغ عددهم 11 تاجراً يمثلون أيضاً حلقة وصل بين المنتج وتجار التجزئة، حيث يقومون بجمع السلع من السوق وخاصة من التجار المنتجين وفرزها وتصنيفها من حيث الجودة والحجم ثم إعادة عرضها للبيع، أو يجمعونها من أسواق أخرى (مثل العبور، طنطا، المنصورة، الزقازيق ... إلخ) ثم يعرضونها للبيع بالجملة داخل السوق.

ج) تجار التجزئة :

وهم من سكان المدينة والقرى المجاورة، وهؤلاء يقومون بالحصول على السلع من تجار الجملة والقماطون بعد دفع ثمنها نقداً أو بالأجل، ويسددون عنها – عند خروجهم من السوق – الرسوم المقررة، والتى قدرتها لائحة السوق بنحو 10 قروش لكل جوال أو قفص أو كرتونة من الخضر والفواكه، وخمسة جنيهات لكل طن موز، وقرشان لكل بطيخة، لكن الواقع غير ذلك، وسيتم توضيح ذلك فى موضع لاحق.

ثانياً : تطور كميات الخضر والفواكه الواردة إلى سوق الجملة فى الفترة 1992-2003.

توضح دراسة تطور كميات الخضر والفواكه الواردة إلى سوق الجملة فى الفترة 1992-2003 الحقائق التالية:

1- ازدادت كميات الخضر والفواكه الواردة إلى سوق الجملة من 106871 طن فى عام 1992 إلى 165735 طن فى عام 2003 بزيادة 55.1% أو بمعدل 5% سنويا ولعل ذلك يرجع إلى تزايد مساحة وإنتاج الخضر والفواكه فى مصر عموماً وقد سبق توضيح ذلك فى موضع سابق.

2- ويستدعى جلاء الصورة توضيح ذلك على مستوى كل من الخضر والفواكه، فعلى **مستوى الخضر**، ازدادت كميات الخضر الواردة إلى سوق الجملة بين العامين المذكورين من 71797 طن إلى 97997 طن بنسبة زيادة 36.5% أو 3.3% سنويا، وهى نسبة منخفضة لعل مرجعها تعدد مشكلات السوق والتى أهمها عدم قدرته على استيعاب الكميات المتزايدة والواردة إليه من مصادر الإنتاج المختلفة، وأيضا تسويق جزء كبير من الخضر – وخاصة من إنتاج محافظة الغربية وبعض المحافظات المجاورة خارج السوق، حيث ينتقل بعض تجار التجزئة

إلى المزارع مباشرة للحصول على السلعة من المنتج، ثم يقوم ببعيها فى مدينة المحلة، أو ينتقل المنتج ببعض إنتاجه إلى المدينة ليسوقه بذاته، ويساعده على ذلك أن تسويق الخضر يتم فى الغالب ليس فى محلات وإنما فى الشوارع إما على عربات الكارو أو عربات اليد أو على أرضيته والأخير هو السائد.

3- وفيما بين عامى 2003/1992 اختلفت نسبة زيادة الخضر من عام إلى آخر، فبلغت اقصاها (8.1%) كمتوسط سنوى فى الفترة الأخيرة (2003/2000) وانخفضت كثيراً لتبلغ أدناها (0.49%) كمتوسط سنوى فى الفترة الوسطى (95-2000) (شكل 4) وهى نسبة منخفضة جداً مرجعها هو تناقص الكميات الواردة من بعض الخضر مثل الباذنجان والكوسة والبصل والبطيخ، وهذا يرجع بدوره – لى جانب ما ذكر سابقاً – إلى تراجع بعض الفلاحين عن زراعتها كما هى الحال بالنسبة للبصل حيث تراجع الفلاحون عن زراعته بسبب انخفاض سعره فى العام السابق، أو إلى تصدير جزء كبير منه إلى السوق الخارجى.

4- وعلى مستوى أنواع الخضر تختلف الصورة ، فقد حدثت تغيرات فى النسبة التى يسهم بها كل صنف من اجمالى الاصناف الواردة إلى السوق، وبالتالى على ترتيبها فى المركب الخضرى، فارتفعت أهمية بعض الأصناف وانخفضت أهمية البعض الآخر، ويظهر ذلك بوضوح من الشكل (5) والذى يبين المركب الخضرى فى الفترة (2003/92) والذى تتضح منه الحقائق التالية :

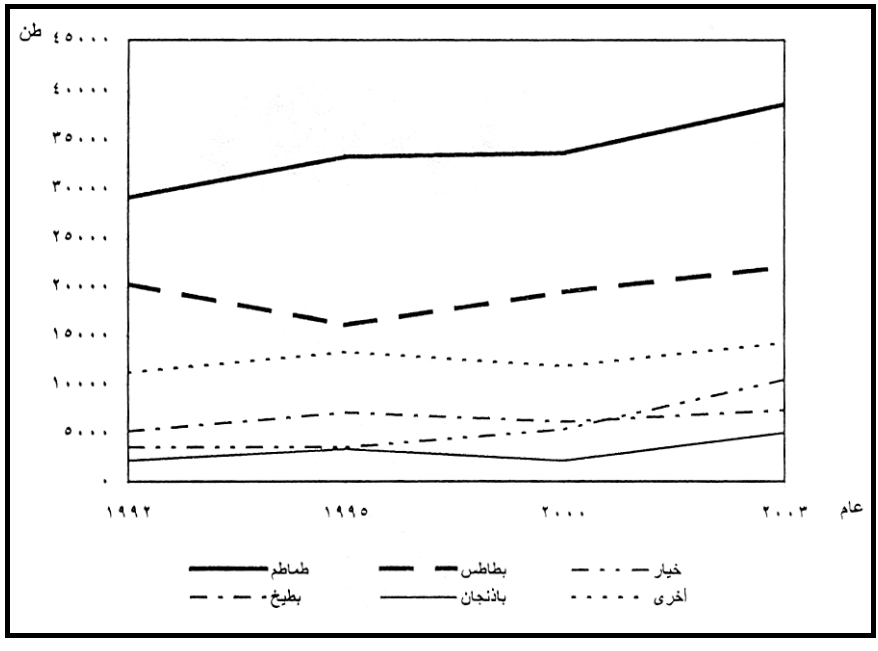

شكل (4) : تطور الخضر الرئيسية الواردة الى سوق الجملة فى الفترة (92-2003م).

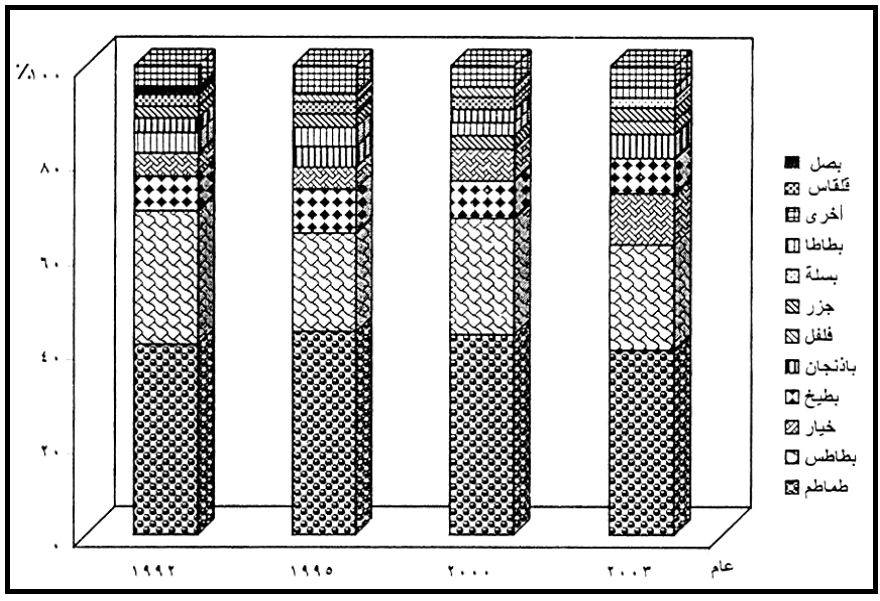

شكل (5) : أنواع الخضر الواردة الى سوق الجملة فى الفترة (92-2003م).

أ] لا يختلف المركب الخضرى كثيراً من سنة لأخرى سوى فى النسبة التى يسهم بها كل صنف وبالتالى اختلاف ترتيبه داخل المركب الخضرى فعلى سبيل المثال، تراجعت البطاطا من المركز الخامس فى 1992 إلى التاسع فى 2003 ليحل محلها الباذنجان، وتراجع البصل ليحل محله الفلفل فى 1995، وتراجع القلقاس لتحل محله البسلة فى 2003.

ب] يتكون المركب الخضرى من ستة عشر صنفاً تتميز بينها: (الطماطم، البطاطس، الخيار، البطيخ، لباذنجان، الفلفل، الجزر، البسلة، والبطاطا) كمحاصيل رئيسية، إذ بلغ مجموع كمياتها 93521 طناً، بنسبة 95.4% من جملة محاصيل الخضر الواردة إلى السوق فى 2003، ولا تقل أى منها عن 2.2%.

ج] تتصدر **الطماطم** قائمة المركب الخضرى بنسبة خمسى (5/2) الكمية الواردة إلى سوق الجملة، ويرجع ذلك إلى تعدد استخدامها وتنوع الافادة منها وتكرار الطلب عليها يومياً، لكن نسبتها تناقصت وخاصة منذ 1995 من 43.3 % إلى 39.4 % فى 2003، ولعل ذلك يرجع إلى اتجاه نسبة كبيرة من انتاج الطماطم وخاصة من انتاج محافظة الغربية والمحافظات المجاورة للبيع خارج سوق الجملة فالطماطم سلعة حساسة للظروف الجوية وخاصة فى مرحلة النضج، هذا إلى جانب قابليتها للعطب والفساد لذا فإنه يلزم عدم التأخر فى جمعها وتسويقها بسرعة، مما جعلها تتجه إلى أسواق التجزئة مباشرة.

د] تليها **البطاطس** فى المركز الثانى ودائماً وإن تناقصت نسبتها بعامة من 28.3% فى 1992 إلى 22.5% فى 2003، وتكون مع الطماطم نسبة تتراوح بين ثلاثة أخماس وثلثى الكميات الواردة إلى السوق.

5- أيضا على مستوى **الفواكه** ازدادت الكميات الواردة إلى السوق من 35075 طن فى 1992 إلى 67739 طن فى 2003، بنسبة زيادة 85.9% أو بنسبة 7.8% سنوياً أى نحو ضعف نسبة تزايد الخضر، لكنها بعامة قليلة أيضاً وتفسير ذلك لا يختلف عما ذكر سابقاً بخصوص الخضر، حيث يتجه جزء كبير من الانتاج للبيع خارج السوق إما بواسطة المنتج الذى ينتقل

بالسلعة إلى المدينة ليبيعها بذاته أو بواسطة تاجر التجزئة، سواء من المدينة أو من خارجها الذى ينتقل إلى مصادر الانتاج مباشرة للحصول على السلعة، وبيعها بالمدينة وينطبق ذلك على العنب والجوافة والمشمش والبرقوق، والأناناس، والتفاح والموز (إذ يتجه بعض انتاج الموز – مثلا – إلى الموزات – اشير إليها سابقاً – الموجودة خارج السوق، ويتجه نحو 90% من انتاج الليمون إلى سوق الليمون بالمحلة خارج سوق الجملة.

6- وفيما بين هذين العامين اختلف اتجاه التغير ما بين ارتفاع وانخفاض ، فقد ازدادت الكميات الواردة إلى السوق لتصل إلى اقصاها (71549 طن) فى 1995 بنسبة زيادة 104% عما كانت عليه فى 1992، ثم تناقصت لتصل إلى ادناها (53413 طن) فى 2000، بنسبة تناقص –25.3% ثم عادت وازدادت مرة اخرى إلى (67739 طن) فى 2003، بنسبة زيادة 26.8% (شكل 6)، ومرجع ذلك هو التفاوت الكبير فى نصيب البرتقال – أكبر أصناف الفواكه حجماً – وبالتالى اكثرها تأثيراً فى جملة كميات الفواكه الواردة إلى السوق، إذا ارتفع حجم الكميات الواردة من البرتقال إلى 48227 طن بنسبة 67.4% من جملة الفواكه الواردة فى 1995، ثم انخفضت إلى النصف تقريباً (27262 طن) بنسبة 51% من جملة الفواكه الواردة، أيضا ربما ساهم فى ذلك موجة الغلاء وارتفاع الأسعار التى شملت جميع السلع وانعكس اثرها فى انحسار الطلب على السلع الأعلى سعراً والأقل ضرورية – مثل الفواكه – وخاصة بالنسبة للطبقات الشعبية.

7- وداخل مركب الفواكه طرأت تغيرات كبيرة فى النسبة التى يساهم بها كل نوع من اجمالى أنواع الفواكه الواردة إلى السوق، وبالتالى اختلاف ترتيبها فى مركب الفواكه، فارتفعت اهمية بعض الفواكه، وانخفضت اهمية البعض الآخر، ويظهر ذلك بوضوح من الشكل (7) والذى يبين هيكل مركب الفواكه فى الفترة 2003/92 ومن تحليله تظهر الحقائق التالية:

[أ] لا يختلف مركب الفواكه من سنة لاخرى سوى فى النسبة التى يسهم بها كل نوع وبالتالى اختلاف ترتيبه وأهميته فى مركب الفواكه، إذ تقدم ترتيب الموز والعنب والجوافة والتفاح بينما تراجع ترتيب الأناناس والمانجو والبلح.

[ب] يتكون مركب الفواكه من سبعة عشر نوعاً تتميز فى مجموعتين، **الأولى رئيسية** وتمثلها ثمانية أنواع هى البرتقال، الموز، العنب، الجوافة، الأناناس، التفاح، المانجو والبلح ويبلغ مجموع كمياتها 63092طن بنسبة 93.1% من جملة مركب الفواكه ولا تقل نسبة أى منها عن 3.9% من جملة مركب الفواكه. **والثانية ثانوية** وهى تسعة يمثلها المشمش، البرقوق، الخوخ، الرمان، الكمثرى، الليمون، التين، الكاكا، والفراولة وتكون نحو 6.9% من جملة مركب الفواكه، ولعل ابرز ما يميز هذه المجموعة هو اتساع مدى التغير فيها، مثال: تراوحت نسبتة فى المشمش بين 129% سنوياً فى الفترة (1995/92)، 21.9% سنويا فى الفترة (2003/2000).

[ج] يتصدر البرتقال قائمة مركب الفواكه بدون منافس برغم تناقص نسبته من 53% فى 1992 إلى 41.9% فى 2003، ومرد ذلك هو ارتفاع نسبة مساحة حدائق البرتقال والتى تكون 18.2% من جملة مساحة الفواكه فى مصر بعامة، كما أنه رائد فاكهة المائدة وأرخصها بعد البلح (البرتقال 104 قرش/كيلو – البلح 86 قرش/كيلو)، أما عن تناقص نصيب البرتقال

فيرجع إلى تسويق جزء كبير من انتاجه خارج سوق الجملة، وقد سبق توضيح ذلك بصدد تفسير انخفاض نسبة الزيادة فى كميات الفواكه الواردة إلى سوق الجملة.

ويكون الموز والعنب مع البرتقال (67.1%) أى نحو ثلثى الكميات الواردة من الفواكه إلى د] سوق الجملة، فالموز يحتل الترتيب الثانى بنسبة 17.2% وخاصة بعد تقدمه على كل من العنب والأناناس، يليه العنب فى الترتيب الثالث بنسبة 8% ويرجع تأخر العنب إلى تسويق جزء من انتاجه خارج سوق الجملة وقد سبق توضيح ذلك.

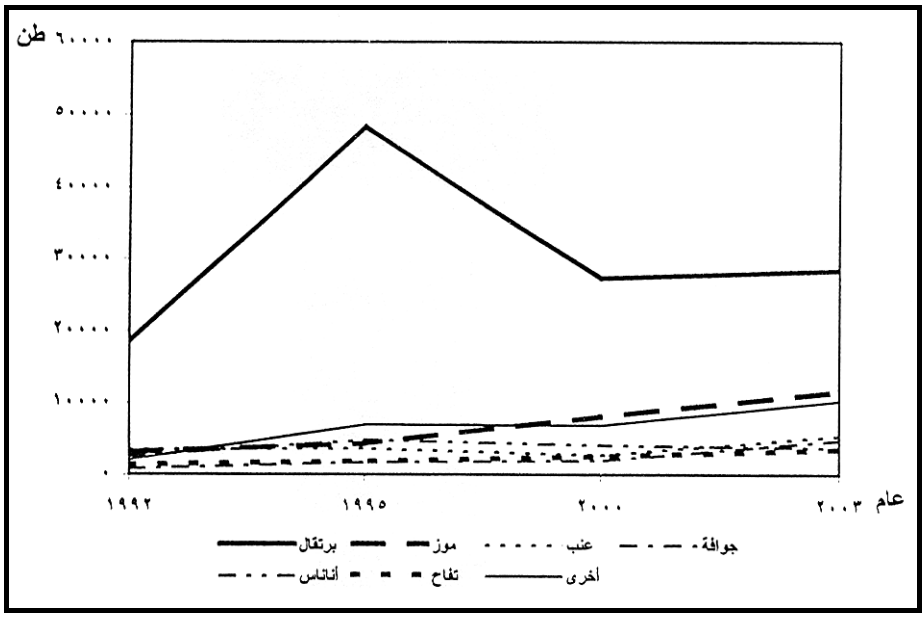

شكل (6) : تطور الفواكه الرئيسية الواردة الى سوق الجملة فى الفترة (92–2003م).

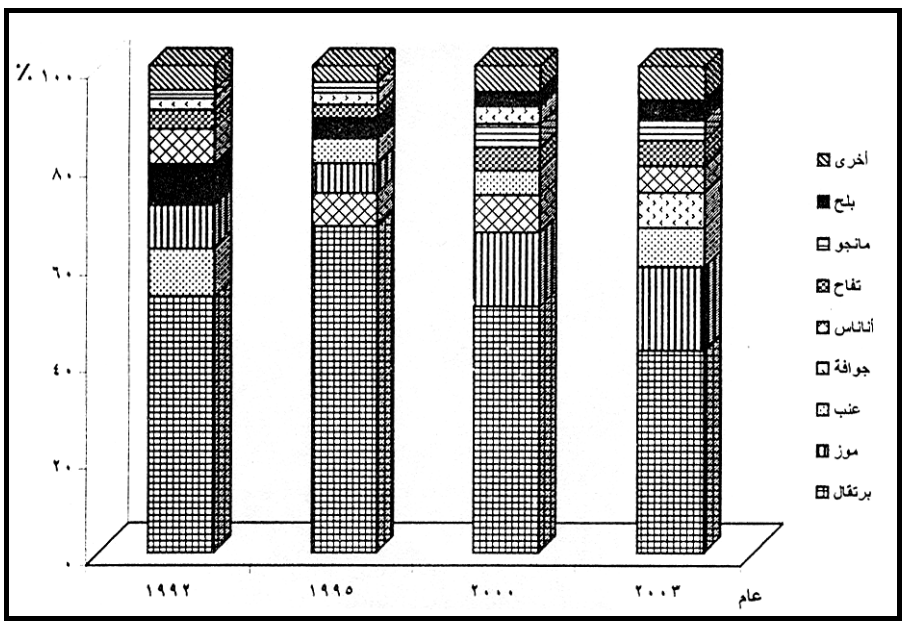

شكل (7) : أنواع الفواكه الواردة الى سوق الجملة فى الفترة (92-2003م).

ثالثاً : التوزيع الشهرى لكميات الخضر والفواكه الوارده إلى سوق الجملة فى 2003:

أ) الخضر:

يوضح الشكل (8) التوزيع الشهرى لكميات الخضر الواردة إلى سوق الجملة فى 2003 ومن تحليله يتضح الآتى:

1] يستمر وارد الخضر إلى سوق الجملة على مدار شهور السنة، ولعل ذلك يرجع إلى تعدد أنواعها وزراعتها فى ثلاث عروات، فضلاً على تكرار الطلب عليها لضرورة استهلاكها بصفة يومية، وقد بلغت كمية الخضر الواردة إلى سوق الجملة 97997 طن فى 2003.

2] يأتى شهر يونيه فى المركز الأول من حيث كمية الخضر الواردة إلى السوق بنسبة 12.7%، يليه شهر مايو بنسبة 9.7%، ويأتى شهر يوليو فى المركز الرابع بنسبة 9.4%، إذ يطرح خلال هذه الأشهر الثلاثة معظم انتاج محاصيل الخضر الصيفية.

3] يأتى شهر أكتوبر فى المركز الثالث بنسبة 9.5%، وبنسبة 8.9% يأتى شهر سبتمبر فى المركز الخامس، وخلالهما يطرح جزء كبير من انتاج الخضر النيلية، ويعنى مما سبق أنه يعرض خلال هذه الأشهر الخمسة نحو نصف جملة الخضر الواردة إلى سوق الجملة فى 2003.

4] وعلى الجانب الآخر سجل شهر مارس أدنى نسبة لكمية الخضر الواردة إلى السوق (4602 طن بنسبة 4.7%) حيث يطرح خلاله جزء صغير من انتاج محاصيل الخضر وخاصة الطماطم – أكبر محاصيل الخضر حجماً – التى تسجل أدنى كمية لها فى هذا الشهر لتعرضها لانخفاض درجات الحرارة وحدوث بعض موجات الصقيع، ولموقعه كفاصل بين العروتين الشتوية والصيفية، ولا يزيد عنه كثيراً شهر أغسطس فقد سجل نسبة 6.9% لنقص إنتاج الطماطم والبطاطس والباذنجان والكوسة، وذلك نتيجة لارتفاع درجة الحرارة اثناء عقد الثمار خلا شهور الصيف السابقة، ولموقعه كفاصل بين العروتين الصيفية والنيلية.

ب) الفواكه:

ويوضح الشكل (9) التوزيع الشهرى لكميات الفواكه الواردة إلى السوق فى 2003 ومن تحليله يتضح الآتى:

1- يستمر وارد الفواكه إلى سوق الجملة على مدار شهور السنة، ويرجع ذلك إلى تعدد أنواعها، وتعدد فصائل النوع الواحد التى تثمر وتنضج فى مواسم مختلفة، هذا فضلاً على تعدد استخداماتها كفاكهة مائدة، وفى صناعة المربات والعصائر والفواكه المحفوظة، إلى جانب الرغبة فى استهلاكها على فترات متقاربة، وقد بلغت هذه الكمية 67739 طناً فى عام 2003.

2- يحتل شهر يناير المركز الأول بنسبة13.1% يليه شهر ديسيمبر 11.5%، ثم شهر فبراير بنسبة 10.1% ومرجع ذلك أن الشهور الثلاثة تستأثر بالنسبة الأكبر من محصولى البرتقال والموز الواردة إلى السوق (67.4%، 41.4%) على الترتيب والتى تمثل 99.5%، 93.3%، 98.6% من كميات الفواكه الواردة إلى السوق فى الشهور الثلاثة.

3- يليها شهور أكتوبر (9.64%) ومارس (9.07%)، ونوفمبر (9.05%)، حيث يطرح فى أكتوبر ونوفمبر أغلب أنواع مركب الفواكه الواردة إلى السوق وخاصة العنب والبلح والجوافة والرمان حيث ترتفع نسبة الكميات الواردة منها إلى السوق فى هذين الشهرين، أما مارس فهو أحد شهور العرض الكبرى للبرتقال والموز، ويعنى ما سبق أن الشهور الستة تستقطب نحو 62.5% من جملة وارد الفواكه.

4- وفى المقابل سجل شهر يوليه أدنى نسبة لكمية الفواكه الواردة إلى السوق نحو 3346 طن بنسبة 4.96% فقط، وهذا يرجع إلى انخفاض الكميات الواردة من أغلب الأنواع إلى السوق وخاصة البرتقال والموز (0.06%، 0.85% من جملة الوارد منهما إلى السوق فى 2003)، بالرغم من أنه يعد أحد شهور العرض الكبرى للعنب والتفاح (24.7%، 38% من جملة الواردة منهما إلى السوق فى 2003).

وفى دراسة لتطور أسعار الخضر والفواكه الواردة إلى سوق الجملة فى الفترة 92-2003 تبين أنها قد ازدادت ولكن بنسب اختلفت من محصول إلى آخر، ويمكن توضيح ذلك على مستوى كل من الخضر والفواكه على النحو التالى:

* ازدادت أسعار الخضر فى 2003 بنسب تراوحت بين 28.5%، 292% - أو بنسبة 123.6% كمتوسط - عما كانت عليه فى 1992، وذلك يعنى أنها تزايدت بنسبة 11.2% سنوياً وهى نسبة تزيد على مثيلتها الخاصة بكميات الخضر الواردة إلى السوق (3.3% سنوياً).

* وتختلف أنواع الخضر فى نسب الزيادة بحيث يمكن تمييز المجموعات التالية :

أ. مجموعة التزايد الكبير (100% فأكثر) وتشمل الطماطم، البطاطس، البصل، البطيخ، الجزر، والقلقاس.

ب. مجموعة التزايد المتوسط (50%-100%) وتشمل الباذنجان، الكوسة، البسلة، الخيار والفلفل.

ج. مجموعة التزايد الصغير (أقل من 50%) وتشمل البطاطا والملوخية والشهد.

* أيضاً ازدادت أسعار الفواكه فى 2003 - عدا الموز الذى ظل شبه ثابت - بنسب تراوحت بين 9.4%، 200% أو بنسبة 68.6% كمتوسط عما كانت عليه فى 1992، أو بنسبة 6.2% سنوياً، وهى نسبة تقل عن مثيلتها الخاصة بكميات الفواكه الواردة إلى سوق الجملة (7.8% سنويا).

* وتختلف أنواع الفاكهة فى نسب الزيادة بحيث يمكن تمييز المجموعات التالية :

أ. مجموعة التزايد الكبير (100% فأكثر) وتشمل البرتقال، العنب، البرقوق، والجوافة.

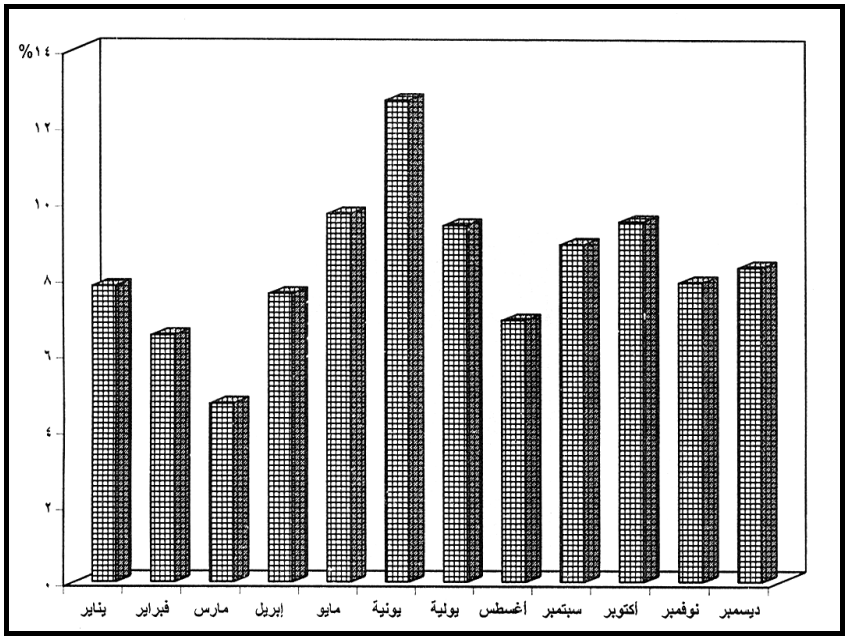

شكل (8) : التوزيع الشهرى لكميات الخضر الواردة إلى سوق الجملة عام 2003م.

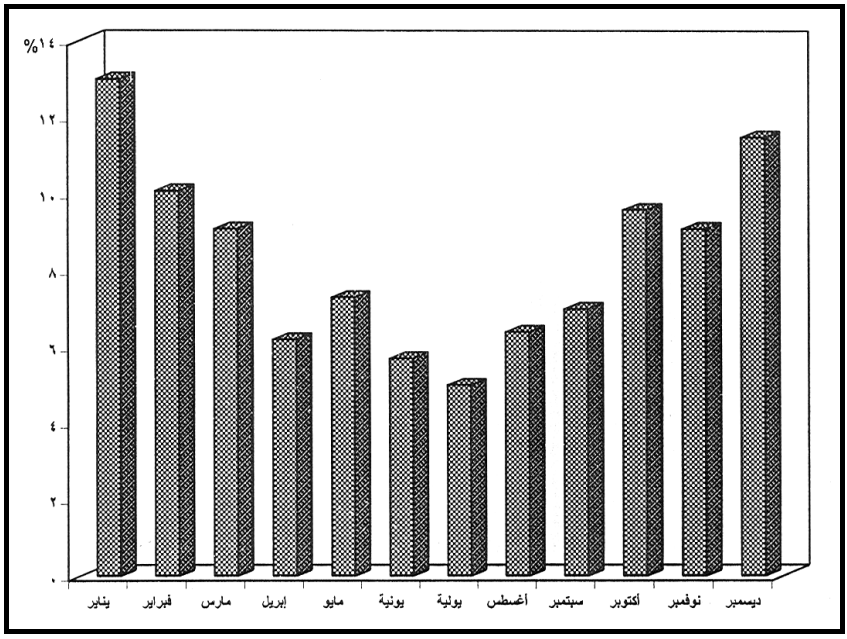

شكل (9) : التوزيع الشهرى لكميات الفواكه الواردة إلى سوق الجملة عام 2003م.

ب. مجموعة التزايد المتوسط (50%–100%) وتشمل الأناناس، المشمش، التفاح، التين البرشومى، الفراولة، والبلح.

ج. مجموعة التزايد الصغير (أقل من 50%) وتشمل الليمون، المانجو، الخوخ، الرمان، الكمثرى، والكاكا.

ومن دراسة أسعار محاصيل الخضر والفواكه الواردة إلى سوق الجملة فى 2003 تبين أنها تختلف على مدار العام من شهر إلى آخر ومن موسم إلى آخر، ويمكن توضيح ذلك على مستوى كل من الخضر والفواكه على النحو التالى:

1- فعلى مستوى الخضر أمكن تصنيف بعض محاصيل الخضر حسب الموسم الذى يصل السعر فيه إلى أقصاه إلى المجموعات التالية:

أ. مجموعة الخضر التى يصل سعرها إلى أقصاه خلال فصلى الشتاء والربيع مثل الطماطم، الباذنجان، البسلة، البطاطا، الخيار، والفلفل.

ب. مجموعة الخضر التى يصل سعرها إلى أقصاه خلال فصلى الصيف والخريف مثل البطاطس والجزر والقلقاس.

ج. مجموعة الخضر التى يصل سعرها إلى أقصاه خلال فصلى الخريف والشتاء مثل البطيخ، الكوسة، والبصل.

2- على مستوى الفواكه أمكن على أساس موعد العرض والنوع والموسم الذى يرتفع فيه السعر إلى أعلاه تقسيم الفواكه إلى المجموعات التالية:

أ. مجموعة الفواكه التى يرتفع سعرها إلى أعلاه فى بداية العرض أو نهايته، وتشمل العنب، المانجو، المشمش، الكاكا، الفراولة، التين البرشومى، البلح، والرمان.

ب. مجموعة الفواكه التى يرتفع سعرها إلى أقصاه فى نوع معين، ويمثلها فى الموز (الوليام)، وفى العنب (البناتى الأحمر)، وفى الكمثرى (الثلاجة) وفى التفاح (الأمريكى والفرنسى المستورد).

ج. مجموعة الفواكه التى يرتفع فيها السعر إلى أقصاه فى موسم معين ويمثلها البرتقال فى الصيف، الجوافة فى الربيع ،والأناناس خلال الشتاء والربيع.

ويرتبط اختلاف اسعار الخضر والفواكه الواردة إلى السوق بعوامل كثيرة يأتى فى مقدمتها العرض والطلب والعلاقة بينهما، فحجم الانتاج يتأثر بحجم الطلب عليه وكلاهما يتحكم فى السعر كما يتأثران به، وإلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر فى الأسعار وتضبط العلاقة بين العرض والطلب منها موعد حدوث التغير فى السعر، مدى مرونة كل من العرض والطلب، الظروف الطبيعية – والتفصيل الشخصى كالعادة والكيف ... إلخ[10]، فعلى سبيل المثال، تقل مرونة الطلب على الخضر للحاجة إلى استهلاكها بصفة يومية، لذلك لا يتأثر كثيراً الطلب عليها بتغير اسعارها، أما الفواكه فهى أكثر مرونة وخاصة فى مجتمع متريف مثل المحلة الكبرى لذلك يتأثر الطلب عليها كثيراً بتغير السعر.

ولا يجب أن نغفل هنا التأثير الكبير للزراعة المحمية على أسعار محاصيل الخضر فى غير مواسم زراعتها، وخاصة بعد أن حققت نجاحاً ملحوظاً فى انتاج محاصيل الخضر بانتاجية مرتفعة[11] وتتضح أهمية انتاج الخضر داخل البيوت المحمية فى الفترات الحرجة التى لا تتوافر فيها السلعة من الحقول المكشوفة فى الأسواق، وخاصة الفلفل والخيار والكوسة والطماطم فعلى سبيل المثال، يغطى انتاج البيوت المحمية نقص المعروض من الفلفل فى الفترة من ديسمبر حتى نهاية يونيه، ويغطى نقص المعروض من الخيار فى الفترة من يناير حتى نهاية مايو، ويغطى نقص المعروض من الكوسة فى

الفترة من ديسمبر حتى نهاية مارس، ويغطى نقص المعروض من الطماطم فى فترتين، تمتد الأولى من فبراير حتى نهاية مايو لتعرضها لانخفاض درجات الحرارة وموجات الصقيع، وتمتد الثانية من سبتمبر حتى نهاية نوفمبر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة أثناء عقد الثمار خلال فترة الصيف.

وقد تبين سابقاً من دراسة أسعار محاصيل الخضر والفواكه أنها ترتفع فى أول ظهورها بالأسواق من الحقول المكشوفة وكذلك فى آواخر الموسم، لذلك يلجأ الفلاح إلى الزراعة تحت البيوت المحمية للاستفادة من هذه الأسعار المرتفعة قبل دخول الانتاج من الأراضى المكشوفة[12].

ويعتمد الفلاح هنا على وجود نظام تسويق جيد يسمح بتصريف انتاجه وتحقيق عائد وفير، حيث يتجه ما بين 80%، 90% من الانتاج إلى الأسواق[13]، وتشكل الزراعة المحمية وخاصة الموجودة بمحافظات الدقهلية والشرقية، والمنوفية، البحيرة، القليوبية، وأسيوط مصدراً رئيسياً للخضر والفواكه الواردة إلى سوق الجملة بمدينة المحلة الكبرى.

رابعاً: التوزيع الجغرافى لمناطق انتاج محاصيل الخضر والفواكه الرئيسية الواردة إلى سوق الجملة بمدينة المحلة الكبرى 2003 :

1] التوزيع الجغرافى لمحاصيل الخضر الرئيسية:

يدرس هنا التوزيع الجغرافى لمحاصيل الخضر الرئيسية التى تزيد نسبة كل منها عن 5% من جملة كميات الخضر الواردة إلى السوق عام 2003، وهذه تكون مجتمعه نحو 85.3% ويمثلها الطماطم، البطاطس، الخيار، البطيخ والباذنجان وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مناطق الانتاج الرئيسية التى تكون أقليم الخضر لسوق الجملة بالمحلة الكبرى.

أ. الطماطم :

ازدادت كمية الطماطم الواردة إلى سوق الجملة ولكن بنسب اختلفت من فترة إلى اخرى، بلغت 4.7% سنوياً فى الفترة 1995/92، وانخفضت إلى 0.2% سنوياً فى الفترة 2000/95، ثم ارتفعت إلى اقصاها 5% سنوياً فى الفترة 2003/2000.

وتعد الطماطم أكبر محاصيل الخضر الواردة إلى السوق حجماً، إذ تسهم بنحو 38659 طناً تمثل 39.4% من جملة الخضر، ونحو 23.7% من جملة الخضر والفواكه الواردة إلى السوق، لكن هذه الكمية لا تمثل كل احتياجات السوق الاستهلاكية من الطماطم فى مدينة المحلة الكبرى، إذا تبين من خلال المقابلات الشخصية لتجار التجزئة والمنتجين أن جزءاً كبيرا من انتاج الطماطم بمحافظة الغربية (خاصة مركز المحلة الكبرى والمراكز المجاورة له) يسوق خارج سوق الجملة من خلال التعامل المباشر بين المنتج وتاجر التجزئة، إذ ينتقل الأخير إلى الحقل للحصول على السلعة من المنتج ثم يبيعها بالمدينة، أو ينتقل المنتج بالسلعة إلى المدينة ليبيعها بنفسه للمستهلك أو لتاجر التجزئة.

ويوضح التوزيع الشهرى لكميات الطماطم الواردة إلى السوق فى 2003 أنها ترد إلى السوق فى كل شهور السنة ولكن بنسب مختلفة، حيث ارتفعت لتبلغ أعلاها فى شهور الخريف (سبتمبر 12.5%، اكتوبر 12.2%، نوفمبر 10.9%) ومرد ذلك هو تدفق انتاج الطماطم النيلية إلى السوق

من محافظات عديدة ويأتى على رأسها محافظات الوجه القبلى (أسيوط / بنى سويف / المنيا / سوهاج) والشرقية إلى جانب الغربية، وفى المقابل سجل شهر مارس أدنى الكميات الواردة إلى السوق بنسبة 0.8% لموقعه فى نهاية موسم تسويق الخضر الشتوية، كما تنخفض نسبة شهر مايو (6.2%) حيث يطرح خلاله قسم من انتاج الخضر الصيفية والبيوت المحمية.

كما يوضح التوزيع الجغرافى لمصادر انتاج الطماطم الواردة إلى السوق 2003 أن الطماطم ترد إلى السوق من محافظات كثيرة، فهى محصول يزرع فى كل المحافظات تقريباً وعلى ثلاث عروات، وتختلف النسبة التى تسهم بها كل محافظة متأثرة بعوامل عديدة يأتى على رأسها طبيعة محصول الطماطم، عامل النقل، البعد المكانى (المسافة الجغرافية) فالطماطم سلعة حساسة قابلة للعطب والفساد بسرعة، ولا تتحمل النقل لمسافات بعيدة، وتتطلب تسهيلات نقل جيدة.

ويوضح الشكل رقم (10) أهم المحافظات الموردة للطماطم إلى سوق الجملة والتى تزيد نسبة كل منها عن 5% من جملة الكميات الواردة فى 2003 ومنه تتضح الحقائق التالية:

1. تتركز المحافظات الرئيسية الموردة للطماطم بالوجه البحرى حول مدينة المحلة الكبرى، إذ أسهمت محافظات البحيرة والغربية والشرقية بنحو 62.5% من جملة الكميات الواردة إلى السوق فى 2003، وباضافة محافظات أسيوط وبنى سويف والمنيا ترتفع النسبة إلى 92.2%.

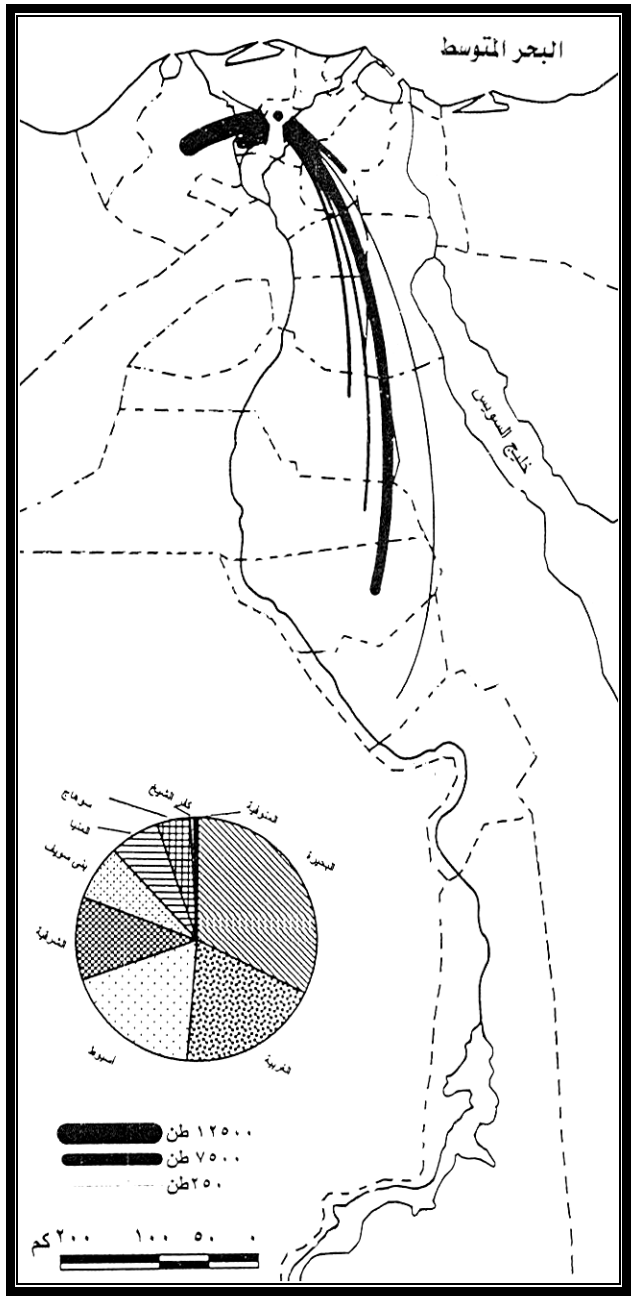

شكل (10) : التوزيع الجغرافى لمصادر كميات الطماطم الواردة الى السوق فى عام 2003م.

2. ينتظم اقليم الطماطم بالنسبة لسوق الجملة فى منطقتين: **الأولى:** تقع بالوجه البحرى وتشمل محافظات البحيرة والغربية والشرقية وتسهم هذه المنطقة بنسبة 62.5% من جملة الطماطم الواردة إلى سوق الجملة، ويرجع ذلك إلى توافر عامل السوق إلى جانب عامل القرب، فمدينة المحلة الكبرى سادس مدن الدولة فى حجم السكان (422 ألف نسمة فى 2003) ويتوافر فيها والقرى المجاورة عامل الطلب المتزايد على الخضر وخاصة الطماطم، كما يسهم عامل القرب وتسهيلات

النقل فى توجيه جزء من انتاج هذه المحافظات إلى سوق الجملة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تعتبر محافظة البحيرة بما فيها النوبارية أولى المحافظات انتاجاً للطماطم، نحو 19.6 %من جملة الانتاج القومى فى 2002 شاملة انتاج الآراضى المكشوفة والبيوت المحمية، ويفيض انتاجها ليغذى العاصمتين الاسكندرية والقاهرة وبعض المدن الأخرى مثل المحلة الكبرى، إذ تمد البحيرة سوق الجملة بنحو 32% من جملة الطماطم الواردة إليه، وهى تمثل كل الكمية الواردة إلى السوق فى الفترة من سبتمبر إلى نهاية نوفمبر، وأما الشرقية فتحتل المركز التاسع بنسبة 4.7% من جملة الانتاج القومى، كما انها ثانى المحافظات الرئيسية فى الزراعة المحمية بنسبة 9.1% من جملة مساحات الصوبات فى مصر فى 2002، وتمد السوق بنحو 11.3% تمثل الجزء الاعظم من الطماطم الواردة إليه فى شهرى مارس وإبريل.

الثانية: وتقع فى الوجه القبلى وتمثلها محافظات بنى سويف، المنيا وأسيوط، وتسهم بنحو 31.9% من جملة الطماطم الواردة، وتمثل هذه المحافظات المصدر الرئيسى للطماطم الشتوية الواردة إلى السوق وذلك لدفء المناخ خلال الموسم الشتوى.

ب. البطاطس :

توضح دراسة تطور كميات البطاطس الواردة إلى السوق أنها تناقصت خلال الفترة الأولى (1995/1992) بنسبة –8% سنوياً ثم أخذت فى التزايد بعد ذلك تدريجياً، حيث ازدادت بنسبة 4.2% سنوياً فى الفترة (2000/95) وبنسبة 4.5% سنوياً فى الفترة (2003/2000).

وتعد البطاطس ثانى محاصيل الخضر الواردة إلى السوق حجماً ونسبة، حيث بلغت الكمية الواردة نحو 22062 طن بنسبة 22.5% من جملة الخضر فى عام 2003، وترد هذه الكمية بنسب تختلف من شهر إلى آخر، فهى ترتفع لتبلغ أعلاها فى شهور الشتاء ديسمبر (10.9%)، يناير (13.6%)، فبراير (10%)، وشهور الربيع، مارس (10.7%)، مايو (12.6%) لتصل جملة ما تسهم به الشهور الخمسة إلى 57.8% من جملة البطاطس الواردة، ويرجع ذلك إلى تدفق انتاج كل من البطاطس النيلية والتى يبدأ عرضها فى ديسمبر، والبطاطس الشتوية التى تبدأ مع شهر مارس، بينما بلغت الكمية الواردة أدناها فى شهرى أغسطس (2.4%) ويوليه (4.6%)، وذلك لوقوعهما فى نهاية موسم تسويق البطاطس الصيفية.

ويوضح الشكل (11) التوزيع الجغرافى لمصادر كميات البطاطس الواردة إلى سوق الجملة فى عام 2003، ومنه تتضح الحقائق التالية:

1. يتسم هذا التوزيع بالتركز، إذ تستأثر خمس محافظات فقط تقع جميعها بالوجه البحرى بنسبة 94.4% من جملة كميات البطاطس الواردة إلى سوق الجملة، ولعل ذلك يرجع إلى أن البطاطس لا تزرع إلا حيث توجد التربة الصفراء عالية الخصوبة ، وهذا الشرط لا يتوافر فى جميع المحافظات، ومن ثم كان التركز، ومما يدل على ذلك أن نحو 90% من مساحتها القومية فى 2002 تقع فى ثمانية محافظات هى: البحيرة ومعها النوبارية (28.8%)، الدقهلية (15%)، الغربية (8.9%)، المنوفية (8.9%)، المنيا (9%)، الإسماعيلية (6.5%)، الجيزة (6.8%)، الشرقية (6.1%)[14] المحافظات الأربع الأولى منها تمثل المصادر الرئيسية لتموين سوق

الجملة بالبطاطس [البحيرة (39.1%)، الغربية (27.2%)، المنوفية (16.8%)، الدقهلية (6%)] إذ تسهم بنحو 87.1 % من جملة البطاطس الواردة.

2. لا تظهر محافظات الوجه القبلى ضمن مصادر تزويد سوق الجملة بالبطاطس وذلك يرجع إلى عدم ملاءمة المناخ لزراعة البطاطس، فارتفاع درجة الحرارة فى فصلى الصيف والخريف يساعد على انتشار الأمراض الفيروسية والحشرات التى تفتك بالمحصول وتخفض من انتاجيته بشكل ملحوظ[15].

3. تتوزع مصادر تموين السوق بالبطاطس فى ثلاث مناطق تقع جميعها بالوجه البحرى وهى:

* **غرب الدلتا:** وتمثلها محافظة البحيرة، بما فيها منطقة النوبارية، أولى المصادر الموردة للبطاطس إلى سوق الجملة، إذ تسهم بنحو 39.1% ومرد ذلك هو ضخامة انتاجها فهى تنتج 28.4% أى أكثر من ربع الانتاج القومى فى 2002.
* **وسط الدلتا:** وتمثله محافظتا الغربية والمنوفية، وتسهمان معاً بنحو 44% من جملة البطاطس وأما الغربية، المحافظة الام، فتأتى فى المركز الثانى بنحو 27.2%، أى باكثر من ربع الوارد، ويرجع ذلك إلى تميزها كأحد المراكز الرئيسية لانتاج البطاطس، إذ تشغل المركز الثالث بنسبة 8.9% من جملة الانتاج القومى، والذى يرتبط بدوره بتوافر البيئة الملائمة من تربة طينية مناسبة وجوده صرف، وخبرة المزارعين وشهرتهم بزراعة البطاطس التى تنسب احدى طرق زراعتها إلى كفر الزيات[16] وتأتى المنوفية فى المركز الثالث بنسبة 16.8% ويرجع ذلك إلى أنها تمثل احدى المحافظات الرئيسية فى انتاجها (تحتل المركز الخامس بنسبة 7.6%) من جملة الإنتاج القومى، وذلك يرتبط بدوره بملاءمة التربة والمناخ.
* **شرق الدلتا:** وتمثلها محافظتا الدقهلية ودمياط وتسهمان بنحو 11.3% فالأولى تعد ثانى المحافظات فى إنتاج البطاطس على المستوى القومى بنسبة 16.2% أما دمياط فتسهم بنحو 5.3% يتم توريدها إلى السوق فى شهرى مارس وأبريل.

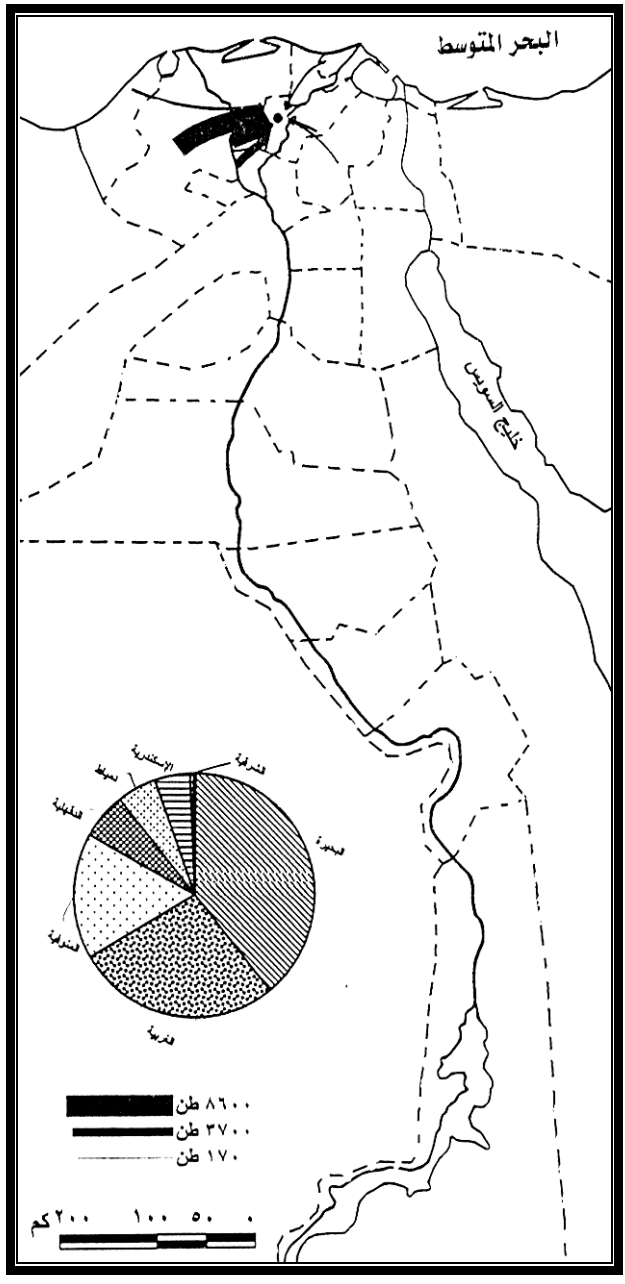

شكل (11) : التوزيع الجغرافى لمصادر كميات البطاطس الواردة الى السوق فى عام 2003م.

الخيار: ج.

ثالث الكبار بعد الطماطم والبطاطس مع الفارق فى الأهمية النسبية، إذ بلغت الكمية الواردة نحو 10516 طن تمثل 10.7% من جملة الخضر الواردة إلى سوق الجملة فى 2003 وقد اتسمت امدادته خلال الفترة من 1992 إلى 2003 بالتزايد المطرد، ازدادت من 0.007% كمتوسط سنوى فى الفترة 1995/1992 إلى 10.1% فى الفترة 2000/1995 وإلى اقصاها (31.7%) فى الفترة (2003/2000).

ويوضح التوزيع الشهرى للكميات الواردة إلى السوق اختلافها من شهر إلى آخر فهى ترتفع فى الفترة من مايو إلى أكتوبر لتمثل أربعة أخماس الكمية الواردة إلى السوق (81.3%) ومرد ذلك هو ملائمة فصلى الصيف والخريف لزراعته، وتسهم محافظات البحيرة، الجيزة، بنى سويف، المنيا وأسيوط بالنسبة الأكبر 73.1% من الكميات الواردة فى هذه الفترة، بينما تنخفض إلى حد كبير الكميات الواردة إلى السوق فى الفترة من نوفمبر إلى ابريل (18.7%) وتأتى معظم هذه الكمية من محافظتى الغربية والقليوبية والتى تسهمان معاً بنحو 21.4%.

ويوضح الشكل (12) التوزيع الجغرافى لمصادر الكميات الواردة من الخيار إلى سوق الجملة فى 2003 ومنه يتضح:

1. أن المحافظات الثلاث الأولى تحتكر نحو ثلثى الكميات الواردة إلى سوق الجملة، وهى البحيرة (27.7%) الغربية (15%) بنى سويف (12.8%) وترتفع هذه النسبة إلى (94.5%) باضافة المحافظات الأربع التالية وهى: المنيا (11.4%)، اسيوط والجيزة لكل (10.6%) والقليوبية (6.4%).
2. تتوزع المحافظات الموردة للخيار فى منطقتين: **الأولى:** تقع بالوجه البحرى، وتتوزع على ثلاث مناطق منفردة، غرب الدلتا وتمثلها البحيرة، وسط الدلتا وتمثلها الغربية، شرق الدلتا وتمثلها القليوبية، فاما البحيرة فتأتى على رأس قائمة المحافظات الموردة للخيار إلى السوق وخاصة الخيار الصيفى والنيلى، فهى تسهم بنحو 27.7% ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى اتساع الأراضى المستصلحة حديثة الاستزراع حيث التربة الرملية الصفراء وإلى نجاح الزراعة المحمية وضخامة انتاجها فهى تحتل المركز الثانى فى انتاج الخيار على المستوى القومى بنسبة 13% فى 2002، وأما الغربية فتأتى فى المركز الثانى بين المحافظات الموردة للخيار بنسبة 15% وذلك لعامل القرب الجغرافى، وأما القليوبية فتسهم بنسبة صغيرة 6.4% ولعل ذلك يرجع إلى قلة انتاجها من الخيار على المستوى القومى (0.3%) فى 2002 بسبب عدم ملاءمة المناخ خلال موسم الشتاء، هذا فضلاً عن قربها من القاهرة أكبر مراكز تسويق الخضر فى مصر. **الثانية:** تقع بالوجه القبلى وتمثلها الجيزة، بنى سويف، وأسيوط وتسهم مجتمعه بنحو 45.4% من جملة الكميات الواردة من الخيار، وخاصة الخيار الصيفى والنيلى فالجيزة تحتل المركز الثالث فى انتاج الخيار الصيفى بنسبة 6.9% والمركز الأول فى انتاج الخيار النيلى بنسبة 36.9%، وتشغل بنى سويف المركز الثالث فى انتاج الخيار الصيفى بنسبة 17.4% وفيه تشغل المنيا المركز الأول بنسبة 20.2% والمركز الثانى فى انتاج الخيار النيلى بنسبة 21% من جملة الانتاج القومى فى 2002، ويرجع ذلك إلى ملائمة المناخ خلال موسمى الصيف والخريف.

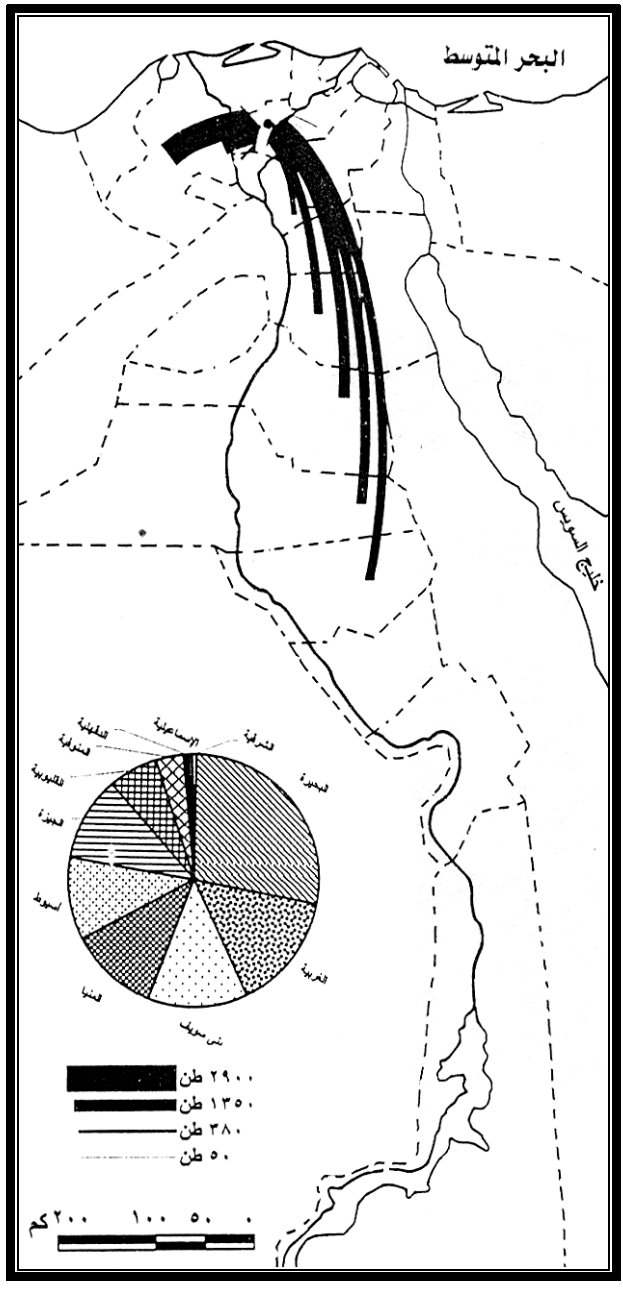

شكل (12) : التوزيع الجغرافى لمصادر كميات الخيار الواردة الى السوق فى عام 2003م.

د. البطيخ :

يحتل المركز الرابع فى قائمة الخضر الواردة إلى سوق الجملة ، إذ بلغت الكمية الواردة نحو 7385 طن تمثل 7.5% من جملة الخضر الواردة فى عام 2003، وبرغم أن الاتجاه العام لتطور كميات البطيخ يوضح تزايدها، إلا أنها تختلف بين تزايد وتناقص، من فترة إلى أخرى، إذ تزايدت الكمية الواردة من 5242 طن فى عام 1992 إلى 7385 طن فى عام 2003 بنسبة زيادة 40.9% أو 3.7% سنوياً، وفيما بين هذين العامين تباينت نسب تغير الكميات الواردة إذ تزايدت بنسبة

12.1% سنوياً خلال الفترة (1995/1992)، لكنها تناقصت بنسبة –6.2% سنوياً خلال الفترة التالية، ثم عادت لتتزايد خلال الفترة الأخيرة (2003/2000) بنسبة 6.4% سنوياً.

وتختلف الكميات الواردة إلى السوق من شهر إلى آخر، إذ تستأثر شهور الصيف (مايو، يونيه، يوليه، أغسطس) بالنسبة الأكبر (99.3%) من جملة البطيخ الواردة إلى السوق فى عام 2003، ومرد ذلك هو أن البطيخ محصول صيفى نيلى تلائمه ظروف المناخ خلال فصل الصيف، وتساهم بهذه الكمية محافظات البحيرة وكفر الشيخ (بلطيم) والاسماعيلية والشرقية، وترد النسبة الباقية وهى قليلة جداً (0.7%) خلال شهور الشتاء والخريف من محافظات المنيا وأسيوط لدفء المناخ خلال فصلى الشتاء والخريف.

ويوضح الشكل (13) التوزيع الجغرافى لمصادر كميات البطيخ الواردة إلى سوق الجملة فى 2003، ومنه يتضح :

1. أن المحافظات الثلاث الأولى تحتكر نحو أربعة اخماس (79%) الكميات الواردة إلى السوق وهذه المحافظات هى البحيرة (42%)، كفر الشيخ (23%)، الاسماعيلية (14%) وتسهم النسبة الباقية (21%) المحافظات الثلاث التالية وهى الشرقية (9.5%)، المنيا (6%) وأسيوط (5.5%).
2. تتوزع المحافظات الرئيسية التى تمثل اقليم البطيخ فى أربع مناطق :
   * غرب الدلتا: وتمثلها البحيرة أولى المحافظات وأكثرها تغذية لسوق الجملة، ويرجع ذلك إلى ضخامة انتاجها فهى تحتل المركز الأول فى انتاجه بنسبة 41.4% من جملة الانتاج القومى فى 2002، وإلى توافر التربة الملائمة فهى من نوع التربة الرملية الصفراء.
   * شمال الدلتا: وتمثلها: كفر الشيخ المورد الثانى بنسبة تزيد على الخمس 23% ويأتى معظم هذه الكمية من بلطيم، ويرجع ارتفاع نسبتها إلى اهميتها هى الأخرى فى انتاج البطيخ فهى تحتل المركز الثالث بنسبة 7.9% من جملة الانتاج القومى.
   * وتأتى محافظتى شرق الدلتا (الاسماعيلية والشرقية) فى المركزين الثالث والرابع بين المحافظات الموردة لأهميتها النسبية فى انتاجه، فالأولى تحتل المركز الخامس بنسبة (6%) وتشغل الثانية المركز السابع بنسبة (3.3%) والذى يرجع إلى اتساع الأراضى المستصلحة والحديثة الاستزراع ذات التربة الرملية الصفراء التى تناسب زراعة البطيخ.

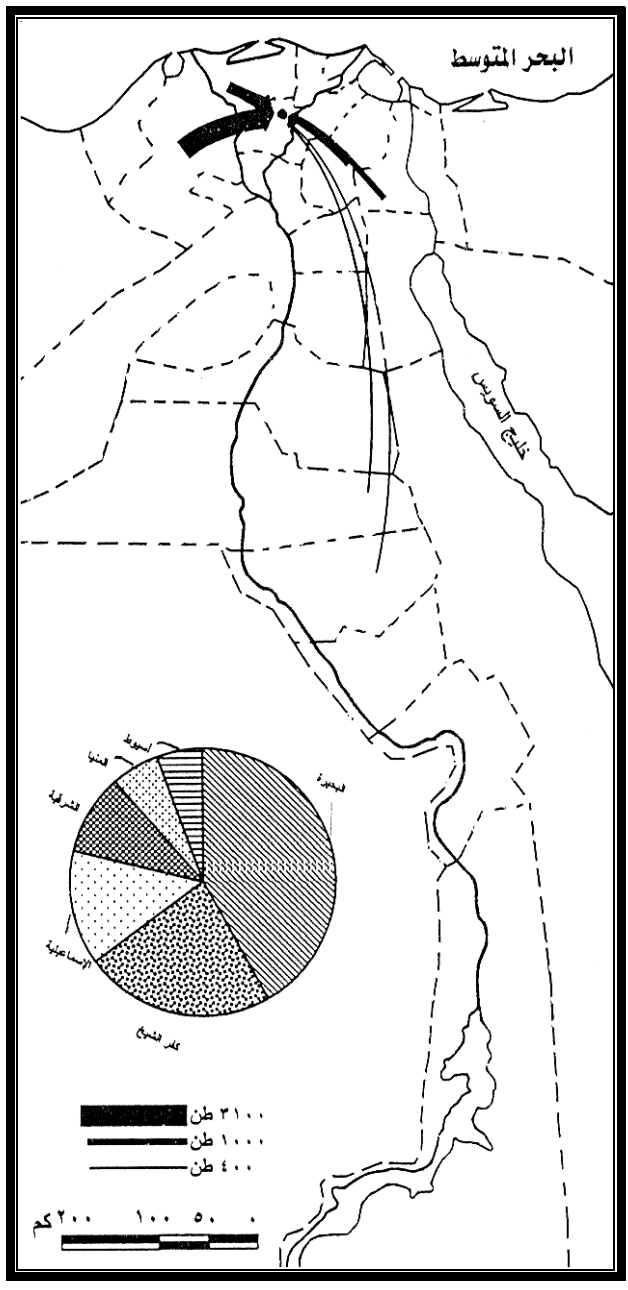

شكل (13) : التوزيع الجغرافى لمصادر كميات البطيخ الواردة الى السوق فى عام 2003م.

* مناطق اخرى بالوجه القبلى وتمثلها محافظتا المنيا وأسيوط أقل مصادر اقليم البطيخ مساهمة فى تغذية سوق الجملة، إذ تسهمان معاً بنسبة 11.5%، ومرد ذلك هو تواضع مركزهما فى انتاج البطيخ على المستوى القومى، فنسبة المنيا هى 2.8%، ونسبة اسيوط 0.6% فى 2002، هذا اضافة إلى البعد الجغرافى.

الباذنجان : هـ.

ازدادت كمية الباذنجان الواردة إلى سوق الجملة من 2209 طن فى 1992 إلى 5095 طن فى 2003، أى بمقدار 2886 طن أو بنسبة 130.1%، وفيما بين هذين العامين اختلف اتجاه التغير، حيث ازدادت كميات الباذنجان خلال الفترة الأولى (1995/92) وبنسبة 18.4% كمتوسط سنوى، لكنها تناقصت خلال الفترة الثانية (2000/95) وبنسبة –7.2 % سنوياً، ثم عادت لتتزايد وبقوة خلال الفترة الأخيرة (2003/2000) بنسبة 44.4% سنوياً.

وتختلف كمية الباذنجان الواردة إلى السوق من شهر لآخر، إذ بلغت اقصاها فى شهر يونيه (15.9%)، ومايو (12.3%) حيث يطرح خلالهما اكبر قسم من انتاج الموسم الصيفى والذى يعد الموسم الرئيسى للباذنجان، إذ بلغت نسبة انتاج الموسم الصيفى نحو 55.3% من جملة الانتاج القومى فى 2002 بسبب ملائمة الظروف المناخية خلال هذا الفصل لزراعة الباذنجان، وبلغت الكميات الواردة أدناها فى شهرى مارس (2.7%) وفبراير (3.2%) فكلاهما من أهم شهور تسويق الانتاج الشتوى الذى يتسم بقلته – مقارنة بالصيفى – نحو 31.3% من جملة الانتاج القومى فى 2002.

ويوضح الشكل (14) التوزيع الجغرافى لمصادر كميات الباذنجان الواردة إلى سوق الجملة فى 2003 ومن تحليله يتضح :

1. تستأثر محافظة البحيرة باكثر من خمسى (43.8%) كمية الباذنجان الواردة إلى السوق، وتمثل المنوفية –المحافظة التالية لها– نحو 71.9% أى ما يقرب من ثلاثة أرباع الكمية تليها الغربية بنسبة 18.9% وتعتبر الدقهلية أقلها 5%.
2. تتركز هذه المحافظات فى شكل نطاق يطوق سوق الجملة بالمحلة، ومرد ذلك هو ضخامة انتاج بعض هذه المحافظات (البحيرة) وعامل القرب الجغرافى، وتواضع احتياجات السوق الاستهلاكية بمدينة المحلة الكبرى مقارنة بالقاهرة والإسكندرية، ومن ثم عدم الحاجة إلى مصادر أبعد.

   فالبحيرة تأتى على رأس قائمة المصادر المورده للسوق بنسبة 43.8%، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى ضخامة انتاجها من الباذنجان، فهى تحتل المركز الأول بنسبة 20.5% من جملة الإنتاج القومى فى 2002، والذى يرتبط بدوره باتساع مساحة الأراضى المستصلحة حديثة الاستزراع والتى تناسب زراعة الخضر بعامة كما هى الحال فى منطقة النوبارية وقربها من الإسكندرية والقاهرة.

   تليها المنوفية وتسهم بأكثر من ربع الوارد (28.1%) وذلك برغم هامشيتها فى الانتاج (0.3%) من جملة الإنتاج القومى فى 2002، ومرد ذلك هو عامل القرب الجغرافى، أما الغربية فبرغم انها المحافظة الأم، تأتى فى المركز الثالث بنسبة (18.9%) ومرده ذلك هو هامشية إنتاجها (1%) من الإنتاج القومى فى 2002، وتصريف جزء من الإنتاج خارج سوق الجملة، وتأتى الدقهلية فى المركز الأخير بنسبة 5% يرد أغلبها من سوق الجملة بمدينة المنصورة، ويرجع ذلك إلى قلة إنتاجها (0.5%) فى 2002.

التوزيع الجغرافى لمصادر محاصيل الفواكه الرئيسية الواردة إلى سوق الجملة : 2]

يدرس هنا التوزيع الجغرافى لمحاصيل الفواكه الرئيسية التى يزيد نسبة كل منها عن 6% من جملة الفواكه الواردة، ويمثلها البرتقال، الموز، العنب، الجوافة وتكون هذه الأنواع نحو 74.2% من جملة الفواكه الواردة إلى السوق، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد إقليم الفواكه لسوق الجملة بمدينة المحلة الكبرى.

أ. البرتقال :

يأتى البرتقال على رأس قائمة الفواكه الواردة إلى السوق – إذ بلغت كميته 28364 طن بنسبة (41.9%) وعلى مستوى الخضر والفواكه معاً تشغل المركز الثانى بعد الطماطم بنسبة 17.1% من عام 2003.

وقد اختلفت كميات البرتقال الواردة إلى السوق من عام لآخر أو من فترة إلى اخرى حيث ازدادت من 18574 طن فى 1992 إلى 28364 طن فى 2003 بنسبة زيادة 52.7%، وفيما بين هذين العامين اختلف اتجاه التغير ونسبته من فترة إلى اخرى، إذ تزايدت الكميات الواردة فى الفترة الأولى (1995/1992) بنسبة 53.2% كمتوسط سنوى، وتلك نسبة كبيرة، ربما تعكس قابلية السوق –منذ اكتمال بنائه فى 1992– لاستيعاب هذه الزيادة ، ثم اخذت فى التناقص بنسبة –8.7 % كمتوسط سنوى فى الفترة (2000/95) ثم عادت لتتزايد ولكن بنسبة قليلة 1.3% سنوياً فى الفترة الأخيرة (2003/2000) ومرد ذلك هو أن نسبة كبيرة من انتاج البرتقال – كما تبين من اسئلة التقصى لتجار التجزئة – وخاصة انتاج محافظة الغربية يسوق خارج سوق الجملة من خلال التعامل المباشر بين المنتج وتاجر التجزئة.

أيضاً اختلفت الكميات الواردة من البرتقال على مدار شهور السنة فى 2003، إذ بلغت أقصاها فى شهر يناير الذى يحتكر وحده ربع الكمية الورادة إلى السوق 24.2% يليه ديسمبر (20.6%) ثم فبراير (18.3%) أى أن الشهور الثلاثة تستأثر بما يقرب من ثلثى الكميات الواردة إلى السوق (63.1%) فهى تمثل فترة الذروة فى تسويق البرتقال من أنواع أبو صره، السكرى، البلدى، وترتفع هذه النسبة باضافة شهرى مارس (14.2%) ونوفمبر (8.8%) فى حين بلغت هذه الكمية أدناها فى شهور يونيه (0.06%) ويوليه (0.07%) واغسطس (0.15%) حيث يطرح خلالها إنتاج البرتقال الصيفى الذى يتسم بقلته، وتمثل وباقى شهور الفترة من ابريل إلى اكتوبر نحو 13.9%.

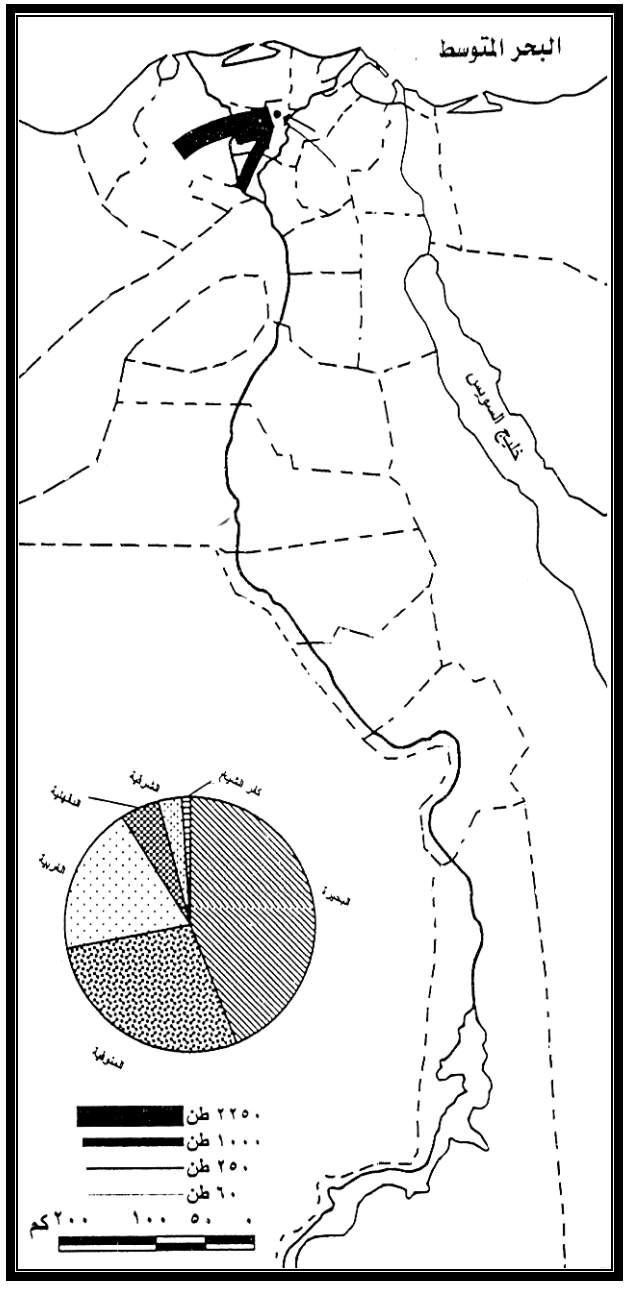

شكل (14) : التوزيع الجغرافى لمصادر كميات الباذنجان الواردة الى السوق فى عام 2003م.

ويوضح الشكل (15) التوزيع الجغرافى لمصادر انتاج البرتقال الوارد إلى سوق الجملة فى 2003، ومنه يتضح الآتى:

1. تحتكر محافظة البحيرة اكثر قليلاً من نصف الكمية الواردة إلى السوق وتمثل القليوبية نحو ثلاثة أرباع الكمية الواردة، بينما تسهم محافظات الغربية والشرقية والمنوفية بنصيب الربع (26%).
2. تتوزع هذه المحافظات بين أراضى الدلتا فتجمع بين غربها ووسطها وشرقها :

فأما غرب الدلتا: فتمثله البحيرة أولى المحافظات دون منافس بنسبة 52% ومرجع ذلك هو أنها تحتل المركز الأول فى انتاج البرتقال على المستوى القومى فى 2002 بنسبة 35.3% وذلك لقربها من القاهرة والاسكندرية ولصلاحية التربة فيها لزراعة الفواكه بعامة، فهى تربة رملية صفراء جيدة الصرف والتهوية.

ويمثل شرق الدلتا القليوبية والشرقية، فأما القليوبية فتمثل ثانى المصادر أهمية إذ تسهم بأكثر من خمس الوارد (22%) ومرد ذلك هو أنها تحتل المركز الثانى فى انتاج البرتقال بنسبة 15.9 % من جملة الانتاج القومى فى 2002، والذى يرتبط بدوره بقربها من القاهرة، وبصلاحية التربة لزراعة الفواكه فهى خشنة جيدة الصرف والتهوية ، وأما الشرقية فنصيبها متواضع 6% وذلك برغم أنها تشغل المركز الثالث فى انتاج البرتقال على المستوى القومى بنسبة 13.2% ومرد ذلك هو توجه القسم الأكبر من انتاجها إلى القاهرة ومدن القناة.

ويمثل وسط الدلتا الغربية والمنوفية، أما الأولى فبرغم أنها المحافظة الأم تأتى فى المركز الثالث بين المحافظات الموردة للبرتقال بنسبة 15% ومرد ذلك هو أنها تشغل المركز السادس فى انتاج البرتقال بنسبة 4.8% من جملة الانتاج القومى، كما يسوق جزء من انتاجها خارج سوق الجملة، وأما المنوفية فتصيبها متواضع 5% برغم تميزها كمتنتج رئيسى ويشغل المركز الرابع بنسبة 12.3% من جملة الانتاج القومى، وملائمة تربتها لزراعة الفواكه، ومرد ذلك هو توجه القسم الأكبر من انتاجها إلى القاهرة.

ب. الموز :

ثانى الفواكه الكبيرة كمية ونسبة، فقد بلغ وارده نحو 11653 طن بنسبة 17.2% من جملة الوارد إلى السوق فى 2003، وباعتبار وارد الخضر والفواكه معاً يتراجع حياءً للبطاطس ليشغل المركز الرابع بنسبة 7%، وتتزايد باستمرار كميات الموز الواردة إلى السوق وإن اختلفت نسبة الزيادة من فترة إلى اخرى، إذ تزايدت بنسبة 13.5% سنوياً خلال الفترة الأولى (1995/92) ارتفعت إلى 17.4% سنوياً خلال الفترة الثانية (2000/95) وقلت نسبيا إلى 14.7% فى الفترة الأخيرة، هذا إلى جانب كميات الموز التى تستقبلها بعض الموازات فى المدينة خارج سوق الجملة.

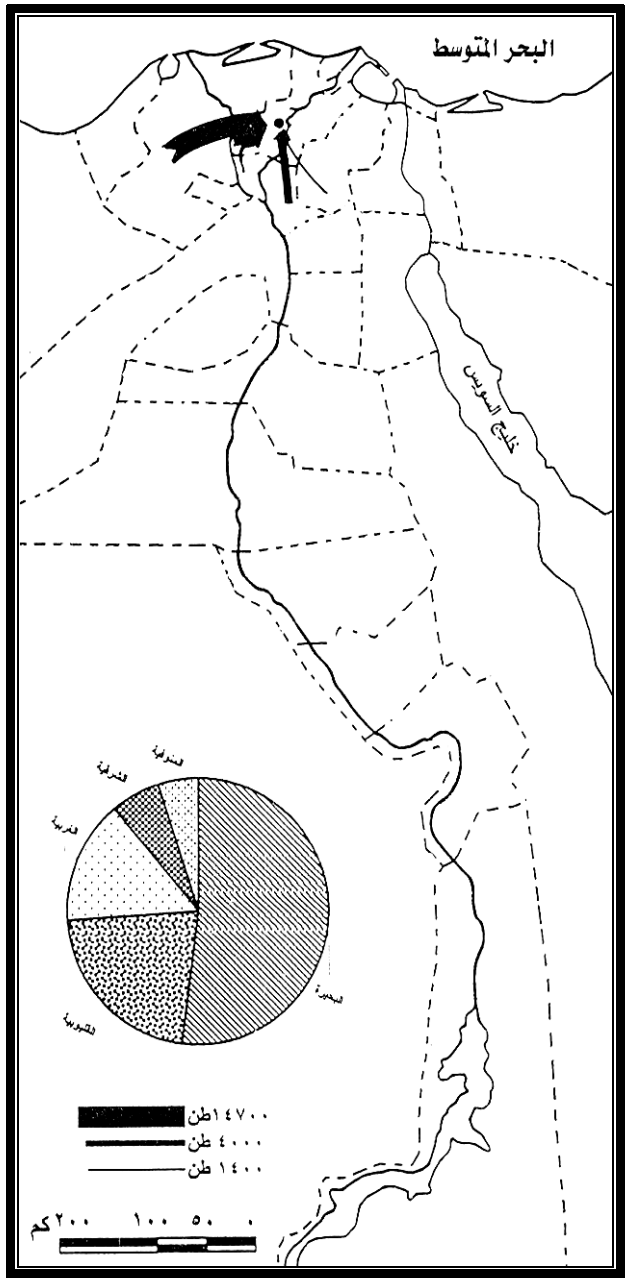

شكل (15) : التوزيع الجغرافى لمصادر كميات البرتقال الواردة الى السوق فى عام 2003م.

هذا ويتسم الموز، مثل التفاح والبرتقال، بأنه يرد إلى السوق فى كل شهور السنة وإن اختلفت كميته من شهر إلى آخر إذ تستأثر الفترة من ديسيمبر إلى ابريل بنحو 72.6% فهى تمثل فترة الذروة فى تسويق الموز وخاصة أنواع الوليام والبلدى، فى حين بلغت ادناها فى شهرى يوليه 0.08% وأغسطس 0.7% لانقطاع الوارد من الموز الوليام والبلدى وانكماش الوارد من الموز الصعيدى وتمثل الفترة من مايو إلى نوفمبر نحو 27.4% من جملة الوارد إلى السوق.

ويوضح الشكل (16) التوزيع الجغرافى لمصادر كميات الموز الوارد إلى السوق فى عام 2003 ومن تحليله يتضح الآتى:

1. تستأثر محافظة أسيوط وحدها بنحو (39%) أى خمسى كمية الموز الوارد إلى السوق فهى تعد اهم مصدر لتموين السوق بالموز الصعيدى، فى حين تمثل البحيرة (31%) والمنوفية (9%) أهم مصادر تزويد السوق بالموز الوليام، أى أن المحافظات الثلاث تحتكر نحو أربع أخماس الكميات الواردة إلى السوق، وتسهم الغربية بنسبة تقل قليلاً عن الخمس (18%).
2. يمكن تقسيم المحافظات التى تمثل اقيلم الموز بالنسبة للسوق إلى ثلاث مناطق.
   * غرب الدلتا: وتمثله البحيرة التى تعد أهم مصدر لتموين السوق بالموز الوليام (77.5% من جملة الموز الوليام) وثانى المصادر أهمية فى جملة الأنواع، إذ تسهم بنحو 31% من جملة وارد الموز، ولعل ذلك يرجع إلى ضخامة انتاجها من الموز على المستوى القومى (52.7%) فى 2002، والذى يرتبط بدوره بصلاحية التربة لزراعة الموز فهى من نوع التربة الرملية الصفراء ، وبقربها من كل من القاهرة والاسكندرية.
   * وسط الدلتا وتمثلها محافظتا الغربية والمنوفية، اما الغربية فتعد أهم مصادر تزويد السوق بالموز البلدى وثالث المصادر بالنسبة لجملة الأنواع، إذ تسهم بما يقرب من خمس الوارد لتوافر عامل القرب الجغرافى، أما المنوفية فتأتى فى المركز الأخير بنسبة 9% ، كما تعد المصدر الثانى لامداد السوق بالموز الوليام ، وذلك بالرغم من أنها تعد ثالث المحافظات انتاجاً للموز بنسبة 8.6% من جملة الانتاج القومى فى 2002، ويرجع انخفاض نصيب المنوفية إلى اتجاه قسم كبير من انتاجها إلى القاهرة بحكم عامل القرب الجغرافى.
   * مصر العليا، وتمثلها محافظة أسيوط أهم مصادر الامداد بالنسبة لسوق الجملة، إذ تسهم وحدها بنحو خمسى جملة الموز الوارد إلى السوق، وأغلب هذه الكمية من الموز الصعيدى، ويرجع ذلك إلى اهميتها النسبية فى انتاج الموز، فهى تشغل المركز الرابع فى انتاجه بنسبة 3.4% والذى يرجع بدوره إلى ملاءمة التربة والمناخ لزراعة الموز.

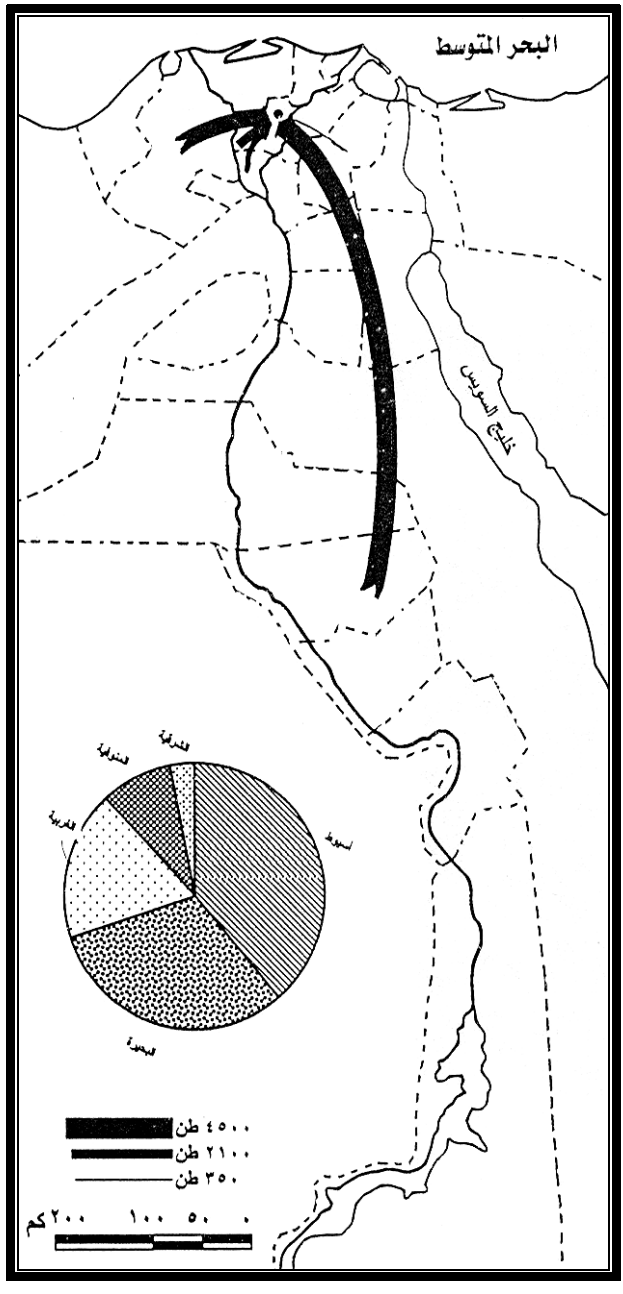

شكل (16) : التوزيع الجغرافى لمصادر كميات الموز الواردة الى السوق فى عام 2003م.

العنب : ج.

تزايدت كميات العنب الواردة إلى السوق بتزايد حجم الطلب عليها، إذ تزايدت من 3422 طن فى 1992 إلى 5393 طن فى 2003 بنسبة 57.6% أو بنسبة 5.2% كمتوسط سنوى، وفيما بين هذين العامين اختلفت الكميات الواردة من فترة إلى أخرى، حيث ازدادت بنسبة 1.8% سنوياً خلال الفترة الأولى (1995/92) لكنها تراجعت فتناقصت بنسبة –5.1% سنوياً خلال الفترة الثانية (2000/95) وربما يكون تفسير ذلك هو اتجاه قسم كبير من انتاج العنب للبيع خارج سوق الجملة

وبالتالى كان تناقص الوارد إليه، ثم عادت لتتزايد وبقوة بنسبة 33.7% سنوياً خلال الفترة الأخيرة (2003/2000).

والعنب فاكهة صيفية ترد إلى السوق على مدى سبعة أشهر فى الفترة من يونيه إلى ديسمبر ولكن بكميات تختلف من شهر إلى آخر، إذ ارتفعت إلى اقصاها فى شهر يوليه (24.7%) اى نحو ربع الوارد إلى السوق فى عام 2003 فهو يمثل فترة الذروة فى تسويق العنب البناتى الأحمر والأصفر، الأحمر يعرض فى يونيه ويوليه ومصدره البحيرة، والثانى يرد إلى السوق فى شهور يوليه وأغسطس وسبتمبر ومصدره البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية، يليه شهر أكتوبر بنسبة 24% فهو يمثل فترة الذروة فى تسويق العنب الملوكى، والذى يرد إلى السوق فى شهور أكتوبر، نوفمبر وديسمبر، ومصدره المنيا (سمالوط) فى حين انخفضت كميات العنب إلى ادناها فى شهرى يونيه (3.9%) وديسمبر (3.7%) الأول يمثل بداية موسم تسويق العنب والثانى يمثل نهايته.

ويوضح الشكل (17) التوزيع الجغرافى لمصادر كميات العنب الوارد إلى السوق فى 2003ومنه يتضح :

1. تستأثر محافظة المنيا وحدها بأكثر من خمسى (41.5%) الكميات الواردة إلى السوق، وتمثل والمحافظتين التالينين البحيرة (28%) والغربية (19%) نحو (88.5%) من جملة الوارد من العنب، وتلك نسبة مرتفعة تعكس التركز الواضح لمصادر امداد السوق بالعنب، ولعل ذلك يفسر زيادة حجم العرض – انتاج هذه المحافظات – على حجم الطلب بمدينة المحلة الكبرى، وبالتالى فلا حاجة إلى مصادر أبعد، وتأتى المنوفية والدقهلية بعد ذلك بنسب صغيرة (7.5%)، (4%) على الترتيب .
2. تتوزع المصادر السابقة، التى تمثل اقليم العنب لسوق الجملة فى اربع مناطق هى:
   * غرب الدلتا: وتمثله البحيرة ، ثانى أهم المصادر الموردة للعنب، إذ تسهم بنسبة 28% من جملة العنب الوارد (والتى تمثل جملة ما يرد إلى السوق من العنب البناتى الأحمر مضافاً إليه نحو 37.1 % من جملة العنب البناتى الأصفر)، ومرد ذلك هو أن البحيرة تعد المحافظة الأولى فى انتاج العنب على المستوى القومى بنسبة 56.4% ويرتبط ذلك باتساع الأراضى المستصلحة الحديثة الاستزراع والتربة المناسبة لزراعة الفواكه بعامة .

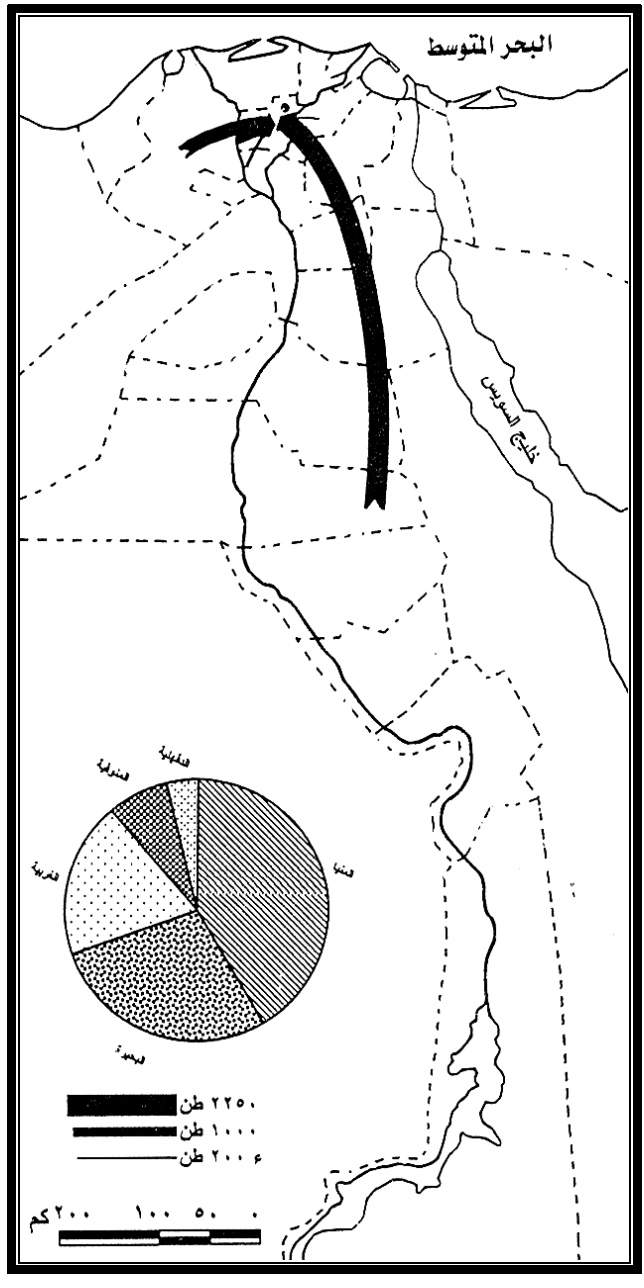

شكل (17) : التوزيع الجغرافى لمصادر كميات العنب الواردة الى السوق فى عام 2003م.

* وسط الدلتا: وتمثله محافظتا الغربية والمنوفية، أما الغربية المحافظة الأم فتسهم بنحو 19% فقط من جملة الوارد إلى السوق برغم عامل القرب الجغرافى وأهميتها النسبية فى انتاجه فهى تشغل المركز الثالث بنسبة 7.6% فى 2002، ومرد ذلك هوأن جزءاً كبيراً من انتاجها يسوق خارج سوق الحملة من خلال التعامل المباشر بين المنتج وتاجر التجزئة، وأما المنوفية: فتسهم بنحو 7.5% جميعها من العنب البناتى الأصفر، والذى يعادل

15.5% من جملة الوارد من هذا النوع، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى قربها من القاهرة وإلى تواضع اهميتها النسبية فى انتاجه (نحو 3% من الانتاج القومى فى 2002).

* شرق الدلتا: وتمثله الدقهلية اقل المصادر امداداً للسوق بالعنب، إذ تسهم بنحو 4% كلها من العنب البناتى الأصفر والتى تمثل 8.2% من جملة هذا النوع، ويرجع ذلك إلى قلةانتاجها من العنب نحو (3.9%) من جملة الانتاج القومى فى 2002.

* مصر الوسطى: وتمثلها محافظة المنيا، اكثر مصادر الامداد اهمية، إذ تحتكر وحدها نحو خمسى كمية العنب الوارد إلى السوق تمثل جملة ما يرد إليه من العنب الملوكى، ومرد ذلك هو كبر حجم الانتاج، فهى تشغل المركز الثانى بنسبة 12.1% من جملة الانتاج القومى فى 2002 حيث تتوافر ظروف المناخ والتربة الملائمة لزراعة العنب.

د. الجوافة :

تحتل المركز الرابع فى قائمة الفواكه الواردة إلى السوق، إذ بلغت كميتها 4822 طن بنسبة 7.1% من جملة الفواكه، ونحو 2.9% من جملة الخضر والفواكه فى عام 2003، وقد ازدادت هذه الكمية بمقدار 3003 طن عما كانت عليه فى 1992، أو بنسبة 489%، وهو ما يعنى أنها ازدادت خمس مرات قدر مثيلتها فى 1992، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى دخول الأراضى المستصلحة فى محافظتى البحيرة والمنوفية كمصادر جديدة لتوريد الجوافة الشتوى إلى السوق منذ عام 2000، وقبلها بلطيم (كفر الشيخ) كمصدر جديد لتوريد الجوافة النيلى وخاصة منذ عام 1994[17].

وتوضح متابعة تطور كميات الجوافة الواردة إلى السوق خلال الفترة (2003/92)، اختلافها من فترة إلى أخرى، حيث ازدادت بنسبة 36.9% سنوياً خلال الفترة الأولى (92/ 1995)، وانخفضت إلى 2.3% كمتوسط سنوى خلال الفترة الثانية (2000/95)، ثم قفزت لتسجل أقصاها (50.3%) سنوياً خلال الفترة الأخيرة (2003/2000).

وتختلف كميات الجوافة الواردة إلى السوق فى عام 2003 من شهر إلى آخر، إذ يحتكر شهرا أكتوبر (32.9%) وسبتمبر (29%) نحو ثلاثة أخماس الكمية الواردة إلى السوق، فهما يمثلان فترة الذروة فى تسويق الجوافة النيلى، وترتفع هذه النسبة إلى 99.8% بإضافة شهور أغسطس ونوفمبر وديسمبر، إذ تمثل هذه الفترة (أغسطس – ديسمبر) موسم تسويق الجوافة النيلى ومصدرها البحيرة (رشيد – إدكو) وكفر الشيخ (بلطيم).

وينخفض الوارد – بل وينقطع فى بعض الشهور – إلى أدناه فى الفترة من يناير إلى يوليه (0.2%) وهو موسم تسويق الجوافة الشتوى التى تتسم بقلتها ومصدرها البحيرة (الأراضى المستصلحة فى السادات والبستان) والمنوفية إلى جانب محافظة الغربية.

ويوضح الشكل (18) التوزيع الجغرافى لمصادر كميات الجوافة الواردة إلى السوق فى 2003، ومنه يتضح الآتى :

1. أن محافظة البحيرة تحتكر وحدها نحو خمسى كميات الجوافة الواردة (42%)، تليها كفر الشيخ بنسبة 35%، والغربية بنسبة تقترب من الربع (22.9%)، أما المنوفية فنصيبها قليل جداً (0.1%)، أى إن المحافظات الثلاث الأولى تحتكر وحدها – تقريباً – كل إنتاج كميات الجوافة

الواردة إلى السوق، وهذا يعنى التركز الشديد فى المصادر الموردة للجوافة، ويرجع ذلك إلى ضخامة إنتاج هذه المحافظات – ككل – من الجوافة (حجم العرض) وتفوقه على حجم الطلب سكان مدينة المحلة الكبرى، وبالتالى فلا حاجة إلى مصادر أبعد، كما أنه قد يعكس التركز الواضح فى إنتاج الجوافة، إذ يتركز نحو 83%، أى أكثر من أربعة أخماس إنتاج الجوافة فى خمس محافظات فقط هى البحيرة (53.6%)، دمياط (18.4%)، القليوبية (5.7%)، الشرقية (3%)، وكفر الشيخ (2.3%).

2. ويمكن تقسيم المحافظات التى تمثل إقليم الجوافة بالنسبة لسوق الجملة إلى منطقتين :

* غرب الدلتا: وتمثلها محافظة البحيرة التى تعد أكثر المصادر أهمية، فهى تمد السوق بنحو خمسى الوارد من الجوافة – خاصة الجوافة النيلى والتى تشكل 99.7% من جملة نصيبها، ومصدرها رشيد وإدكو، والنسبة الباقية 0.3% من الجوافة الشتوى – ومرد ذلك هو أن البحيرة تمثل المركز الأول فى إنتاج الجوافة بنسبة 53.6% ولصلاحية التربة لزراعة الجوافة.

* وسط الدلتا: وتمثله محافظات الغربية وكفر الشيخ والمنوفية ، أما الغربية فتأتى فى المركز الثالث بنسبة 22.9% لقلة إنتاجها من الجوافة (0.5% من الإنتاج القومى فى 2002) وأما كفر الشيخ فتحتل المركز الثانى بنسبة تزيد على ثلث الكمية الواردة، وتأتى معظم هذه الكمية من بلطيم حيث تتوافر ظروف المناخ والتربة الملاءمة لزراعة الجوافة، كما أنها إحدى المحافظات الرئيسية المنتجة للجوافة، وينخفض نصيب المنوفية إلى 0.1% لقلة إنتاجها من الجوافة (0.5% من الإنتاج القومى) ولقربها من القاهرة.

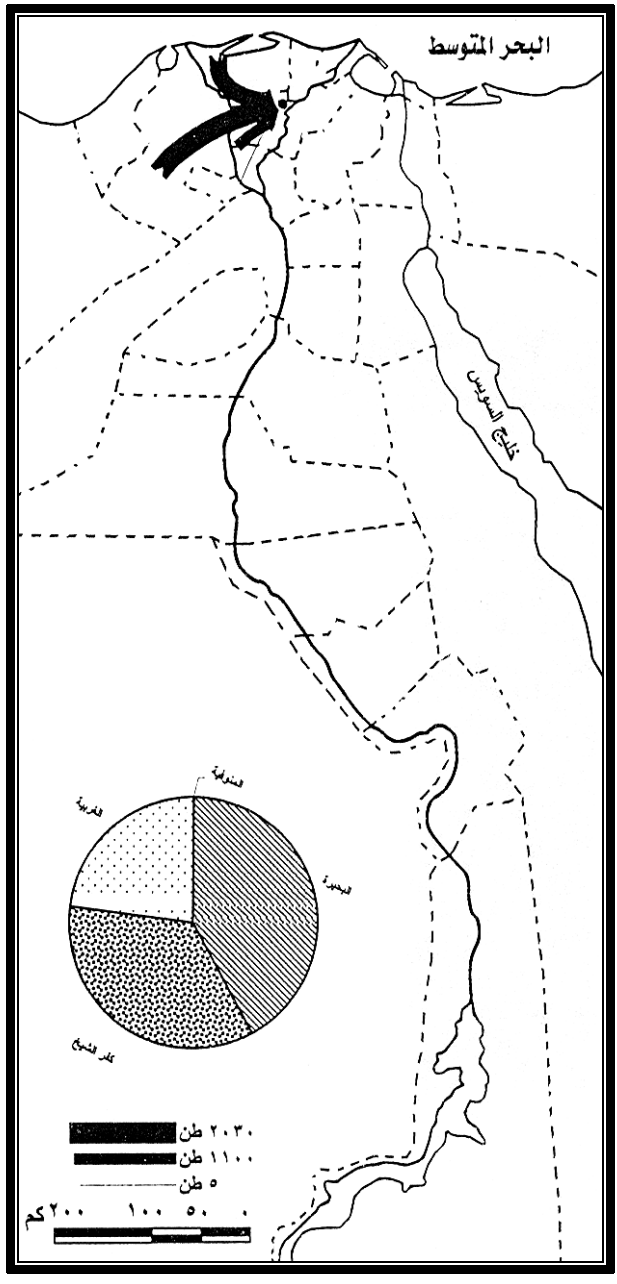

شكل (18) : التوزيع الجغرافى لمصادر كميات الجوافة الواردة الى السوق فى عام 2003م.

خامساً : إقليم الخضر والفواكه الواردة إلى سوق الجملة فى عام 2003 :

إقليم الخضر الواردة إلى سوق الجملة : 1]

بلغت جملة كميات الخضر الواردة إلى سوق الجملة فى عام 2003 نحو 97997 طن، بنسبة 59.2% من جملة الخضر والفواكه الواردة إلى السوق من مصادر كثيرة يوضحها الشكل (19) ومن تحليله تتضح الحقائق التالية:

1. ترد الخضر الرئيسية إلى سوق الجملة من أغلب المحافظات، وإن اختلفت النسبة التى تسهم بها كل محافظة، ولعل ذلك يرجع إلى تعدد الخضر وتنوعها وزراعتها فى العروات الثلاث بأغلب المحافظات.
2. تسهم محافظات الوجه البحرى ومعها الاسماعيلية بنحو ثلاثة أرباع الكمية الواردة من الخضر (76.5%) وتسهم محافظات الوجه القبلى بالنسبة الباقية.
3. تسهم المحافظات الثلاث الأولى وهى البحيرة (34.9%)، الغربية (19.1%) وأسيوط (10.2%) بنسبة (64.2%)، وترتفع النسبة إلى (77.5%) بإضافة محافظتى المنوفية (6.8%) والشرقية (6.5%)، إلى 93.9% بإضافة المحافظات الخمس التالية وهى بنى سويف (5%) ،المنيا (4.9%) ، كفر الشيخ (2.4%)، سوهاج (2.1%)، والدقهلية (2%)، وتساهم بالنسبة الباقية (6.1%) خمس محافظات هى دمياط (1.4%)، والإسكندرية، والإسماعيلية، الجيزة لكل منها (1.3%)، والقليوبية (0.8%).
4. تتوزع هذه المحافظات – التى تمثل إقليم الخضر لسوق الجملة – فى منطقتين:
   * **النطاق الأول:** الأولى بالوجه البحرى: وتتميز فى نطاقين يتحلقان حول سوق الجملة، أقربها إلى السوق ويشمل خمس محافظات تنتظم فى نطاق متصل تتوسطه الغربية (قلب القلب) والتى تحتل المركز الثانى بنسبة (19.1%، وتحتكر مع البحيرة – صاحبة المركز الأول – أكثر من نصف الوارد إلى السوق (54%)، وبإضافة المحافظات الثلاث الأخرى وهى المنوفية (6.8%)، كفر الشيخ (2.4%)، الدقهلية (2%) ترتفع النسبة إلى 65.2%، ويعنى هذا أن محافظات القلب تمد السوق بنحو ثلثى الكميات الواردة إلية من الخضر، ومرد ذلك هو ضخامة إنتاج هذه المحافظات من الخضر، فهى تسهم بأكثر من ربع الإنتاج القومى من الخضر (26.7%) فى 2002 (البحيرة 19.4%، الغربية 0.9%، المنوفية 0.7%، كفر الشيخ 4%، الدقهلية 1.7%)، هذا إضافة إلى عامل القلب الجغرافى.

     النطاق الثانى: يطوق الأول فى غير اتصال ويشمل خمس محافظات تقع جميعها بالوجه البحرى، وتسهم مجتمعه بنحو 11.3%، أى أنه مع زيادة المسافة من السوق تقل الكميات الواردة إليه من الخضر، وهذه المحافظات هى الشرقية (6.5%)، دمياط (1.4%) ، الإسكندرية والاسماعيلية لكل (1.3%)، والقليوبية (0.8%) .

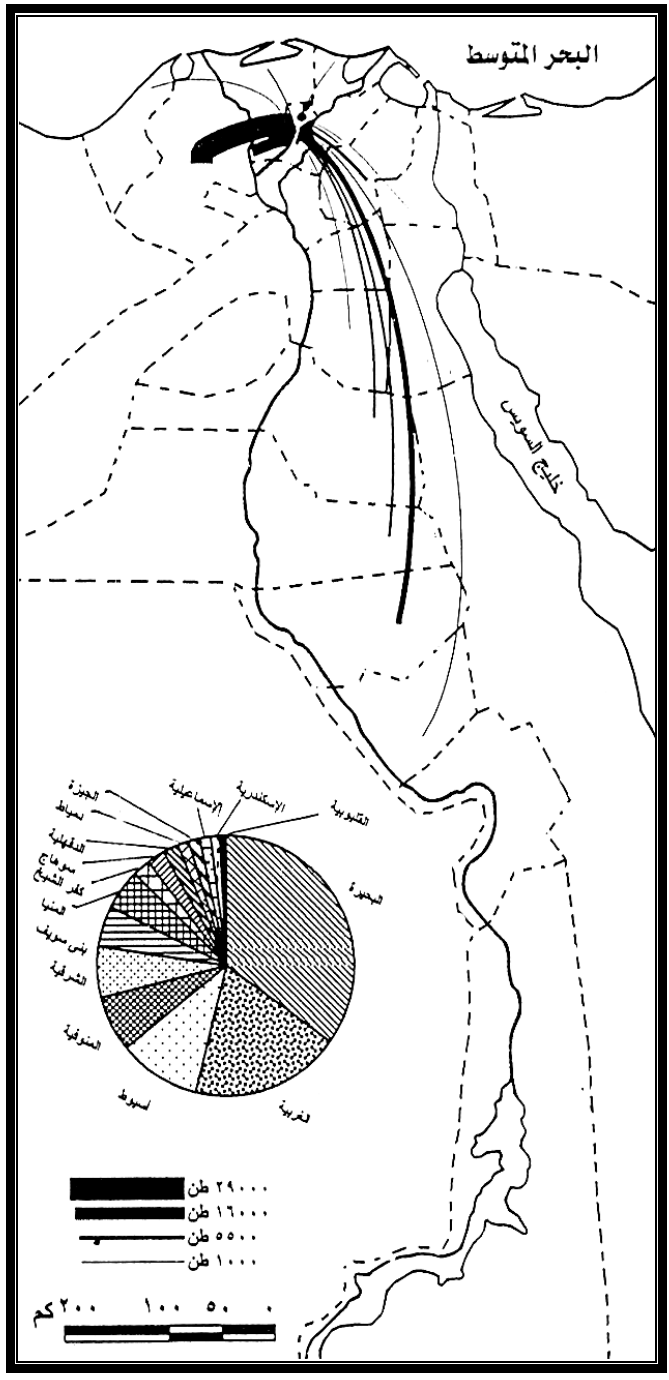

شكل (19) : إقليم الخضر الواردة الى سوق الجملة بالمحلة الكبرى عام 2003م.

* وتقع الثانية فى الوجه القبلى وتشمل خمس محافظات تسهم مجتمعه بنحو 23.5%، وهى أسيوط 10.2%، بنى سويف 5%، المنيا 4.9%، سوهاج 2.1%، الجيزة 1.3%، ويرجع ارتفاع هذه النسبة – نسبياً – برغم بعدها عن السوق، إلى أن هذه المحافظات تمد السوق ببعض السلع فى وقت يقل فيه انتاجها وتوريدها من محافظات أخرى بالوجه البحرى مثل

الطماطم الشتوية 31.9% لدفء المناخ خلال موسم الشتاء، والخيار الصيفى والنيلى (45.5%) من جملة النوع.

إقليم الفواكه الواردة إلى سوق الجملة : 2]

بلغت جملة كميات الفواكه الواردة إلى سوق الجملة فى عام 2003 نحو 67739 طن بنسبة 40.8% من جملة الخضر والفواكه الواردة ، وردت إلى السوق من مصادر أقل – مقارنة بالخضر – يوضحها الشكل (20) ومن تحليله تتضح الحقائق التالية :

1. ترد الفواكه الرئيسية إلى سوق الجملة من نحو نصف عدد المحافظات تقريباً – دون محافظات الحدود – وإن اختلفت النسبة التى تسهم بها كل محافظة، ويرجع ذلك إلى تنوع الفواكه وتعددها واختلاف مواسم تزهيرها ونضجها وبالتالى تسويقها.
2. تسهم محافظات الوجه البحرى بنحو 87.3% من جملة الوارد من الفواكه، وتسهم محافظات الوجه القبلى بالنسبة الباقية وهى صغيرة 12.7%.
3. تسهم المحافظات الخمس الأولى بنحو 87.5% – وفى ذلك ما يشير إلى التركز فى المصادر الموردة للسوق، وهذه المحافظات هى البحيرة (41%)، الغربية (16.6%)، القليوبية (11.7%)، الشرقية (9.7%)، أسيوط (8.5%)، وتسهم بالنسبة الباقية المحافظات الأربع التالية وهى المنوفية (5.4%)، المنيا (4.2%)، كفر الشيخ (2.4%)، الدقهلية (0.5%).
4. تتوزع هذه المحافظات – والتى تمثل إقليم الفواكه لسوق الجملة فى منطقتين : تقع **الأولى** بالوجه البحرى، وتشمل سبع محافظات تنتظم فى نطاق متصل تتوسطه الغربية والتى تشغل المركز الثانى بنسبة 16.6% ، وتمثل مع البحيرة – المورد الأول – ما يقرب من ثلاثة أخماس الوارد من الفواكه (57.6%)، وترتفع إلى 79% بإضافة محافظتى القليوبية والشرقية وهو رقم يشير إلى التركز، إذ تحتكر أربع محافظات فقط نحو أربعة أخماس الوارد من الفواكه الرئيسية، وترتفع النسبة إلى 87.3% بإضافة المحافظات الثلاث التالية وهى المنوفية، كفر الشيخ، والدقهلية، وذلك يشير إلى أن الوجه البحرى يمثل إقليم الفواكه الرئيسى لسوق الجملة، ومرجع ذلك هو ضخامة إنتاج هذه المحافظات من الفواكه البحيرة 45.2%، الغربية 3.4% ، المنوفية 6.1%، كفر الشيخ 0.8%، الدقهلية 1.6%، القليوبية 6.5%، والشرقية 9.3% فى عام 2002.

وتقع **المنطقة الثانية** فى الوجه القبلى، وتسهم بنحو 12.7% من جملة وارد الفواكه وتشمل محافظتى أسيوط 8.5%، والمنيا 4.2%، ويرجع الارتفاع النسبى لهذه النسبة إلى أن هاتين المحافظتين برغم بعدهما عن سوق الجملة فهما تمدان السوق ببعض السلع التى يقل إنتاجها فى محافظات أخرى مثل الموز الصعيدى (39%) من جملة الموز ومصدره أسيوط، العنب الملوكى (41.5% من جملة العنب) من سمالوط بالمنيا.

وتوضح المقارنة بين خريطتى إقليمى الخضر والفواكه لسوق الجملة الحقائق التالية :

1] إن إقليم الخضر أكثر اتساعاً من إقليم الفواكه ، فالأول يضم خمس عشرة محافظة ، بينما يشمل الثانى تسع محافظات فقط.

2] أن محافظات الوجه البحرى تمثل إقليم الخضر والفواكه الرئيسى – وخاصة الفواكه – لسوق الجملة، فهو يسهم بنحو 87.3% من جملة وارد الفواكه إلى السوق، وبنحو 76.5% من جملة وارد الخضر ، ويرتبط ذلك إلى حد كبير بعامل القرب الجغرافى، وضخامة إنتاج بعض هذه المحافظات من الخضر والفواكه وقد سبق توضيح ذلك .

3] أن محافظات الوجه القبلى تمثل مصدراً أكثر أهمية فى الخضر منه فى الفواكه، فهى تسهم بنحو 23.5% من جملة وارد الخضر، بينما هى تسهم بنحو 12.7% فقط من جملة وارد الفواكه، ومرد ذلك هو ملاءمة مناخ الموسم الشتوى لأنتاج بعض الخضروات مثل الطماطم الشتوية وقد سبق توضيح ذلك .

وتخلص المقارنة إلى أنه برغم اختلاف إقليمى الخضر والفواكه فى المساحات وعدد المحافظات الموردة ، وفى الأهمية النسبية لكل من هذه المحافظات على حدة فى وارد الخضر والفواكه ، إلا أنهما يتشابهان فى التوزيع الجغرافى لمصادر الإنتاج بين الوجه البحرى والوجه القبلى، وإلى حد ما فى الأهمية النسبية لكل من الوجهين كمصادر إنتاج للخضر والفواكه الواردة إلى السوق .

وبالتحليل الكمى يمكن تقنين أو تقييم ما انتهى إليه التحليل المكانى وذلك بحساب معامل الإرتباط بين الكميات الواردة من الخضر والفواكه من ناحية، وكل من إنتاج المحافظة من الخضر والفواكه والمسافة الجغرافية المقطوعة إلى السوق من ناحية أخرى يتضح أنه فى العلاقة الأولى تشير قيمة معامل الارتباط (+ 0.25) إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بمعنى أن الكمية الواردة تزداد – ولكن بدرجة ضعيفة – بتزايد انتاج المحافظات من الخضر والفواكه، ويعكس ذلك أن متغير حجم الإنتاج ليس بالمتغير الوحيد الذى يتحكم فى كمية الوارد إلى سوق الجملة، وإنما يشاركه متغيرات أخرى منها المسافة الجغرافية، تسرب جزء من الإنتاج للبيع خارج سوق الجملة، تميز بعض المحافظات فى إنتاج نوع معين من الخضر أو الفواكه، ونفوذ الأسواق الأخرى وخاصة المجاورة مثل القاهرة الإسكندرية – طنطا – المنصورة – الزقازيق.

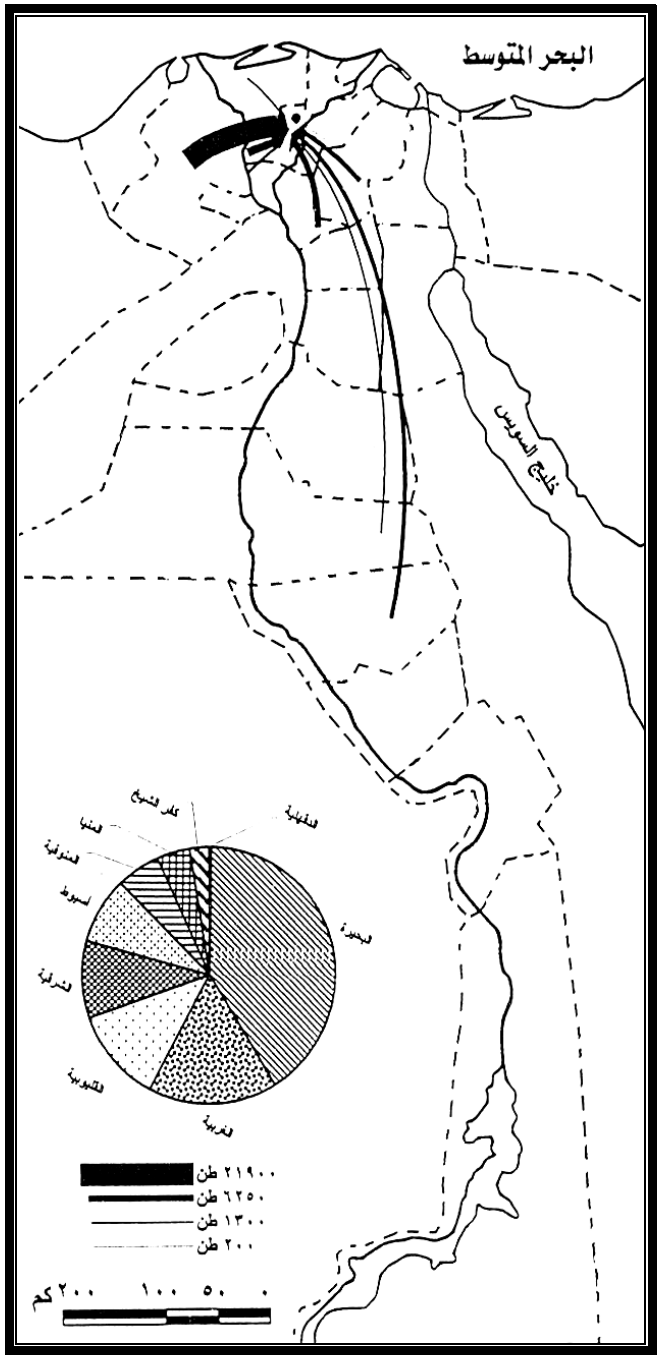

شكل (20) : إقليم الفواكه الواردة الى سوق الجملة بالمحلة الكبرى عام 2003م.

وفى العلاقة الثانية بين الكمية الواردة والمسافة الجغرافية المقطوعة تشير قيمة معامل الارتباط (– 0.001) إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة جداً وقد لا توجد، وتفسير ذلك أن ثمة محافظات تقع على مسافات بعيدة من السوق ولكنها تسهم فى تمويل السوق بنسبة كبيرة إلى متوسطة مثل أسيوط (9.6%) والمنيا (4.6%)، وقد سبق توضيح ذلك، وأخرى تقع على مسافات قريبة ولكنها تسهم بنسب قليلة مثل الدقهلية (1.4%)، أيضاً الغربية تأتى فى المركز الثانى برغم أنها أقرب كثيراً للسوق

من البحيرة التى تحتكر المركز الأول بنصيب يعادل ضعف مثيله للغربية، ومرد ذلك هو تسويق قسم كبير من إنتاج الخضر والفواكه بالغربية خارج سوق الجملة، وتأثير أسواق أخرى مثل سوق الجملة بطنطا، فضلاً عن تميز البحيرة كمنتج أول للخضر والفواكه.

وبناء على ما سبق وبتجميع الخرائط التى توضح المصادر الموردة للخضر والفواكه إلى السوق يتضح أن إقليم الخضر والفواكه لسوق الجملة بمدينة المحلة يتمثل فى أربع مناطق، تنتظم الثلاث الأولى منها وهى غرب الدلتا، شرق الدلتا، وسط الدلتا، فى نطاقين يتحلقان حول سوق الجملة، وتمتد الرابعة جنوباً فى شكل شريط بطول وادى النيل ليشمل بعض محافظات مصر الوسطى والعليا.

أيضاً باستخدام المسافة الزمنية يمكن تحديد مجال أو منطقة نفوذ سوق الجملة[18] وتعنى المسافة الزمنية الوقت المستنفذ فى الوصول من مناطق إنتاج الخضر والفواكه إلى سوق الجملة، ويتحدد هذا الوقت بناء على عدة اعتبارات : المسافة الجغرافية ، نوعية وحالة الطرق واتساعها، السرعة وكثافة الحركة، نوع وسيلة النقل ، طبيعة الخضر والفواكه المنقولة[19].

فباستخدام المسافة الزمنية أمكن إنشاء خريطة توضح خطوط الأزمنة المتساوية بإقليم الخضر والفواكه ، وتحدد هذه الخطوط مناطق إنتاج الخضر والفواكه التى يمكن الوصول منها إلى سوق الجملة فى زمن محدد، واعتمد فى إنشاء هذه الخريطة على البيانات التى تم تجميعها من سائقى وسائل نقل الخضر والفواكه خلال المقابلات الشخصية وأسئلة التقصى التى أجراها الباحث معهم عند بوابة الدخول بالسوق.

وكما يبدو من الشكل (21) تتضمن الخريطة أربعة خطوط للأزمنة المتساوية بفاصل زمنى نصف ساعة، وهى :

أ) خط الزمن المتساوى (ساعة واحدة) : يمر هذا الخط بمناطق طنطا، المنصورة، السنطة، منية سمنود، كفر الشيخ (بمحافظات الغربية، الدقهلية، كفر الشيخ)، ولا تبعد هذه المناطق عن السوق بأكثر من 45 كم.

ب) خط الزمن المتساوى (ساعة ونصف) : ويمر بالمناطق التى لا تبعد عن السوق بأكثر من 100 كيلومتر، ومنها شبين الكوم، بنها، شربين، بيلا، بركة السبع، كفر الزيات، الزقازيق (بمحافظات المنوفية، القليوبية، الدقهلية، كفر الشيخ، الغربية، الشرقية) .

ج) خط الزمن المتساوى (ساعتين): ويمر هذا الخط بالمناطق التى لا تبعد عنه بأكثر من 130 كيلومتر، ومنها الاسماعيلية، كوم حمادة، أبو حماد، التل الكبير، الدلنجات (بمحافظات الاسماعيلية، البحيرة، الشرقية).

د) خط الزمن المتساوى (ساعتين ونصف) : ويمر هذا الخط بمناطق فايد، بلطيم، البرج، دمنهور، الزرقا، مديرية التحرير، البستان، السادات، النوبارية (بمحافظات : الاسماعيلية، كفر الشيخ، البحيرة، دمياط، المنوفية)، ولا تبعد هذه المناطق عن السوق بأكثر من 160 كم.

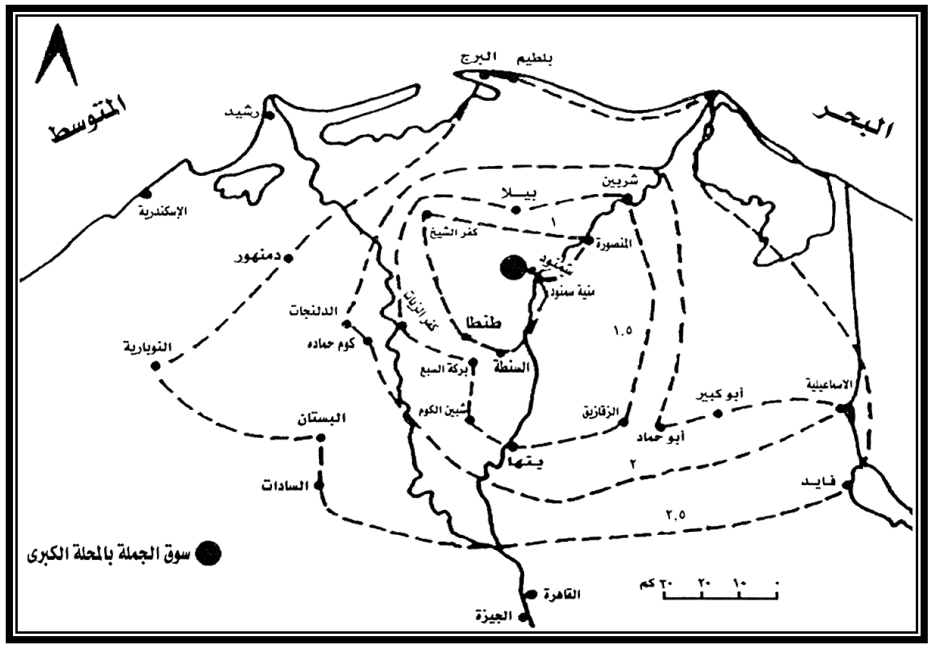

شكل (21) : خطوط الأزمنة المتساوية بإقليم الخضر والفواكه لسوق الجملة بالمحلة الكبرى (الفاصل الزمنى ... نصف ساعة).

وتشير خلاصة هذه الخريطة إلى أن نفوذ سوق الجملة يمتد ليغطى أجزاء كثيرة من أراضى الدلتا (شرقها، وسطها وغربها) لمسافات تمتد إلى 160 كيلومتر من السوق، وخارج هذا الحد ينكمش نفوذ السوق فى شكل منطقة منفردة أو نتوء يمتد جنوباً ليشمل بعض مناطق مصر الوسطى والعليا (المنيا، أسيوط) تقع على أبعاد تتراوح بين 260 – 320 كيلومتر (أو 4 – 5 ساعات)، وفى ذلك ما يشير – أو يؤكد – أثر الموقع – المسافات المكانية والزمنية – فى تحديد نفوذ سوق الجملة.

أيضاً أثبتت الدراسة الميدانية أن لعامل النقل أثر واضح فى تحديد نفوذ السوق، إذ تبين أن سيارات النقل الصغيرة حمولة 2 طن يكثر استخدامها فى المسافات الصغيرة أقل من 160 كيلومتر كما هى الحال فى معظم الرحلات القادمة من أنحاء الوجه البحرى، لما يتوفر لها من ميزات تجعلها قادرة على التنقل والحركة على الطرق الضيقة والترابية بين الحقول[20]، بينما يفضل استخدام سيارات النقل المتوسطة والكبيرة ، التى تزيد حمولتها على خمسة أطنان فى المسافات الكبيرة – أكثر من 160 كيلومتر – كما هى الحال فى الرحلات إلى (بلطيم) والمنيا، أسيوط سوهاج (الطماطم والموز)، حتى لا ترتفع كلفة السلعة، وذلك لأنه مع زيادة المسافة تزداد تكلفة النقل، وكما هو معروف تؤثر تكلفة النقل فى كلفة التسويق الكلية[21]، تزداد بارتفاع تكلفة النقل والعكس صحيح.

سادساً : مشكلات سوق الجملة والحلول المقترحة لها :

تحقق بإنشاء سوق الجملة بعض الأهداف دون الكثير، ولعل ذلك يرجع إلى تعدد مشكلاته[22]، من هذه المشكلات ما يتعلق بموقع السوق ومداخله، ومنها ما يتصل بالتركيب الداخلى للسوق، ومنها ما يتعلق بالنواحى الإدارية والتنظيمية، ومنها ما يتصل بالصحة والنظافة العامة.

مشكلات الموقع : أ)

يشغل السوق موقعاً غير مناسب لأنشطته التجارية، فهو يقع على أحد الشوارع الداخلية فى موضع يتوسط العمران فى منطقة شعبية كثيفة السكان مما جعله غير مناسب للسوق وللحى الكائن به السوق، فبالنسبة للسوق ازدادت صعوبة الوصول إليه بسبب سوء حالة المداخل وكثافة الاستخدام التجارى بها وتكدس السيارات أمام بوابة الدخول، أيضاً لم يعد الموقع مناسباً للحى الكائن به السوق من النواحى الصحية والأمنية لما يترتب على أنشطة السوق من تلوث وضوضاء تضر بصحة سكان الحى المجاور واستقطاب لأصحاب السلوك السئ والبطالة.

مشكلات ترتبط بالمدخل : ب)

1. سوء حالة المداخل، فبعض المداخل ردئ الرصف، وبعضها الآخر غير مرصوف فى احد اتجاهاته ويستغل كمواقف لسيارات النقل وعربات الكارو وكمقالب للزبالة والقمامة، هذا إلى جانب كثرة الأعطال بشبكة مياه الشرب والصرف الصحى، كما هى الحال فى المدخل الغربى (سكة قطور) والمدخل الشمالى والجنوبى (شارع نعمان الأعصر).
2. ارتفاع كثافة الاستخدام التجارى على جوانب بعض هذه المداخل وجزيرته فضلاً عن انعقاد السوق الاسبوعى يومى الثلاثاء والجمعة بأحد هذه المداخل (شارع نعمان الأعصر).
3. كثرة اشغالات الطريق بامتداد النشاط التجارى إلى الرصيف ونهر الشارع، وتكدس سيارات الانتظار على الجانبين.
4. ارتفاع كثافة الحركة المرورية وكثرة التقاطعات وتعدد مواضع الدوران للخلف وتنوع وسائل النقل ذات الوقوف المتكرر كما فى شارع 23 يوليه (المدخل الشمالى الشرقى)، وقد أدت كل هذه المشكلات إلى ضعف امكانية الحركة، وإلى صعوبة الوصول إلى السوق.

مشكلات التركيب الداخلى : ج.

مشكلات التركيب الداخلى : 1]

- ★ كان لعدم توافر المساحات الواسعة التى تملكها الوحدة المحلية خارج حرم المدينة، أو رؤوس الأموال اللازمة لشراء الأراضى الملائمة لاقامة السوق أثره الواضح فى شغل السوق لموقع ومساحة لم تكونا من اختياره – اختيار مخطط – وإنما فرضتا عليه، إذ أقيم السوق على قطعة ارض بمساحة 25.2 ألف متر مربع تتوسط العمران فى الأطراف الجنوبية للمدينة ، وهذه مساحة صغيرة لا تتوافر لها امكانيات التوسع، وموقع داخلى لا تتوافر له امكانية الاتصال السهل بمصادر الانتاج.
- ★ قسم الجزء الأكبر من مساحة السوق إلى وحدات للبيع والشراء، ومع ذلك جاءت هذه الوحدات قليلة (87 محل، 82 باكية) ضيقة (مساحة الواحدة 62/32م2) وغير كافية لاستيعاب الزيادات الواردة من الخضر والفواكه، وغير مجهزة إذ لا يتوافر لبعضها مثل الموازات، بعض التجهيزات الداخلية مثل الثلاجات أو مخازن التبريد فما تزال الطريقة السائدة –كما تبين من خلال المقابلات الشخصية للتجار – فى تسوية وانضاج الموز هى

طريقة الكمر (حيث توقد النار فى الخشب حتى يطيب تماماً ثم توضع داخل الموازة وتغلق باحكام لمدة 36 ساعة تفتح بعدها الموازة ويعرض الموز للبيع).

★ شبكة الطرق الداخلية محدودة جداً لصغر مساحة السوق.

2] مشكلات الخدمات والمرافق :

الخدمات القائمة قليلة ورديئة ومتهالكة، وإلى جانب ذلك يفتقر السوق إلى الكثير من الخدمات والمرافق الضرورية، فهو يفتقر إلى خدمات البنوك، وإلى مراكز للاطفاء والاسعاف، وليس به شبكات إنذار أو دوائر تلفزيونية أو اذاعة داخلية، أو شاشات عرض للاعلان عن الأسعار اليومية ، ويوجد بها نحو 17 خط تليفونى فقط تخدم السوق باقسامه، ايضاً يفتقر إلى صندوق تأمين للتجار يكفلهم إذا ما تعرض البعض للخسارة أو غرق فى الديون أو أصيب بمرض، كما يعوزه ساحات انتظار السيارات والشاحنات مما يؤدى إلى تكدسها أمام المحلات فى طرقات السوق وأمام بوابة الدخول.

د) مشكلات إدارية وتنظيمية :

1. عدم الدقة فى تسجيل الوارد إلى السوق سواء من حيث وزن الحمولة (فهو يخضع للتقدير الشخصى) أو من حيث عدد العبوات وأنواعها، أو مصدر السلعة.
2. دخول الكثير من السيارات المحملة بالخضر والفواكه الواردة إلى السوق من بوابة الخروج وذلك فى الفترة من منتصف الليل وحتى الساعة التاسعة صباحاً وبالتالى عدم تسجيل الكميات الواردة فى الدفتر المخصص لذلك، وفى ذلك اهدار لجزء كبير من ايراد السوق بذهاب مقابل هذه الكميات من إيراد يحصل من رسم الخروج إلى قنوات غير مشروعة.
3. يحصل مبلغ 25 قرش كرسم خروج عن كل جوال أو قفص أو كرتون، وفى ذلك ما يخالف المادة (9) من لائحة سوق الجملة للخضر والفواكه بالمحلة والتى تقضى بتحصيل خمسة قروش عن العبوة الصغيرة التى يقل وزنها عن 20 كجم ، وعشرة قروش عن العبوة التى يزيد وزنها على ذلك، وما ورد فى 1 ، 2 ، 3 يحدث نتيجة لضعف الرقابة الإدارية والتموينية.
4. يحصل التاجر على عمولة مقابل بيعه للسلعة بالمزاد العلنى تتراوح بين 10، 15%من ثمن السلعة مخالفاً بذلك المادة (7) والتى تنص على أن يتقاضى التاجر نسبة 5%كعمولة عن الخضروات الجافة كالبصل والثوم والبطاطس والقلقاس ونسبة 7% عن الخضروات غير الجافة والفواكه والموز.
5. لا تعلن الأسعار اليومية لاصناف الخضر والفواكه المختلفة على اللوحات المخصصة لذلك وهو ما يخالف المادة (11) والتى تنص على اعلان الأسعار اليومية للخضر والفواكه واذاعتها بالوسائل المختلفة.

هـ) مشكلات ترتبط بالنظافة العامة والصحة :

تراكم القمامة: إذ تترك فضلات الخضروات والفواكه الفاسدة والمعطبة والعبوات الرديئة وفضلات الحيوانات على الطرق الداخلية دون التخلص منها يومياً مما يسبب التلوث والروائح الكريهة، إلا أنه مع تأخر التخلص من الفضلات، فإنها – للانصاف – تنقل بعربات النظافة الخاصة

بالوحدة المحلية إلى مصنع 36 حربى بجوار محطة الصرف الكائنة بقرية الدواخلية، حيث تعالج فضلات المدينة والسوق إلى أسمدة تستخدم فى تخصيب التربة.

ولعلاج هذه المشكلات يقترح:

1. اعادة توطين السوق فى مكان آخر خارج حرم المدينة يتوافر فيه عنصر الأرض الواسعة وامكانية الاتصال السهل بكل من مصادر الانتاج وأحياء المدينة، أى أنه لابد من ايجاد المواقع البديلة التى تتوافر فيها هذه الشروط لكن إيجاد هذه البدائل – كما تبين من خلال المقابلات الشخصية للمسئولين ليس بالأمر السهل، إذ لا توجد بدائل حالياً لعدم وجود مساحات مناسبة تملكها الوحدة المحلية بالمدينة، كما لا تتوافر الأموال اللازمة لشراء الأرض المناسبة لانشاء سوق تتوافر فيه كل شروط السوق الحديثة.
2. تطوير الخدمات القائمة لزيادة فاعليتها فى تقديم خدماتها لانشطة السوق والعاملين به، من تجار واداريين وعمال، وأهم هذه الخدمات نقطة الشرطة، ونقطة المراقبة التموينية.
3. ضرورة انشاء وحدة للاطفاء واخرى للاسعاف لحماية السوق من خطر الحرائق، واسعاف المصابين، كما يلزم ايضاً توفير صندوق لتأمين التجار، إذا ما تعرض البعض منهم للخسارة أو للديون الثقيلة أو اصيب بمرض، فيوجد من يكفلهم.
4. الدقة فى تسجيل وارد الخضر والفواكه من حيث الكمية والصنف ونوع العبوات وعددها ومصدر السلعة لأهميتها فى توفير البيانات المطلوبة لدراسة مثل هذه المنشأة ورصد وضعها الراهن ووضع تصور لمستقبلها.
5. الالتزام ببنود لائحة سوق الجملة للخضر والفواكه بمدينة المحلة الكبرى سواء فيما يتعلق بدخول الوارد أو رسم الخروج أو فئات العمولة أو اعلان الاسعار اليومية على اللوحات المخصصة لذلك.
6. توفير عدد مناسب من صناديق جمع القمامة مع الاهتمام بنقل الفضلات يومياً بعربات النظافة الخاصة بالوحدة المحلية إلى مقلب الزبالة المعد لذلك بجوار مصنع 36 حربى المجاور لمحطة الصرف الكائنة بقرية الدواخلية حيث تعالج فضلات السوق والمدينة بتحويلها إلى أسمدة لتخصيب التربة أو إلى اعلاف كما هو مقترح.
7. الاهتمام بتجديد واصلاح شبكة مياه الشرب وشبكة الصرف الصحى كأساس لرصف المداخل رصفاً جيداً بهدف تنشيط الحركة المرورية وتسهيل امكانية الوصول إلى السوق من مصادر الانتاج أو احياء المدينة.
8. الحد من تعديات الاستخدام التجارى على نهر الشارع ونقل السوق الاسبوعى إلى مكان آخر خارج المدينة.

الخاتمة :

1- تحققت بإنشاء سوق الجملة بعض الأهداف وليس الكل ، فقد تم تجميع محلات تجارة الجملة المتناثرة فى مكان واحد وانتظم سير العمليات التجارية، ووضحت روح التنافس بين المنتجين.

2- ما يزال السوق يعانى مشكلات كثيرة ومتنوعة ، منها ما يتعلق بالتركيب الداخلى مثل ضيق المساحة وبساطة التركيب وقلة عدد وحدات البيع وضيقها، فقر الخدمات وتهالكها، ومنها ما

يرتبط بالنظافة العامة والصحة كالتلوث والضوضاء، ومنها ما يتعلق بالنواحى الإدارية والتنظيمية كالغش والتلاعب وعدم الدقة فى تسجيل الوارد إلى السوق، ومنها ما يتعلق بالمداخل مثل سوء حالتها واختناق الحركة المرورية، وتكدس سيارات الانتظار على الجانبين، ومنها ما يتعلق بالموقع مثل توسطه للعمران وعدم إمكانية التوسع، وضعف إمكانية الوصول إليه .

3- برغم اختلاف الكميات الواردة من الخضر والفواكه إلى السوق فإنها تتزايد باستمرار، حيث ازدادت من 106871 طن فى 1992 إلى 165735 طن فى 2003 بنسبة زيادة 55.1%.

4- تمثل الطماطم والبطاطس والخيار والبطيخ والباذنجان والفلفل والجزر والبسلة أهم الخضر الواردة إلى السوق، فقد بلغت كمياتها 93521 طن بنسبة 95.4% من جملة الخضر الواردة فى 2003.

5- كما يعد البرتقال، الموز، العنب، الجوافة، الأناناس، التفاح، المانجو، والبلح أهم الفواكه الواردة إلى السوق، إذ بلغت كمياتها نحو 63092 طن تمثل 93.1% من جملة الفواكه الواردة.

6- تتوزع كميات الخضر الواردة إلى السوق على مدار شهور السنة لتعدد أنواعها وزراعتها فى ثلاث عروات، وإن كانت تصل إلى أعلاها فى شهر يونيه بنسبة 12.7%، حيث يطرح قسم كبير من إنتاج المحاصيل الصيفية، وتصل إلى أدناها فى شهر مارس بنسبة 4.7% حيث يطرح جزء صغير من إنتاج الخضر الشتوية ، ولموقعه كفاصل بين العروتين الشتوية والصيفية.

7- أيضاً تتوزع الفواكه الواردة إلى السوق على مدار شهور السنة لتعدد أنواعها وتعدد فصائل النوع الواحد وتنوع استخداماتها، وإن اختلفت الشهور، إذ تصل إلى أقصاها فى شهر يناير بنسبة 13.1% حيث يعرض قسم كبير من إنتاج البرتقال والموز – أكبر الفواكه حجماً ونسبة – وتصل إلى أدناها فى شهر يوليو بنسبة 4.9% لقلة المعروض من البرتقال والموز.

8- تتأثر أسعار الخضر والفواكه بعدة عوامل، أهمها العرض والطلب، موعد حدوث التغير فى السعر، الظروف الطبيعية، التفضيل الشخصى كالعادة والكيف ... ألخ، وتختلف أسعار الخضر والفواكه من موسم إلى آخر ومن نوع إلى آخر، فعلى **مستوى الخضر** هناك منها ما يصل سعرها إلى أقصاه خلال الشتاء والربيع مثل الطماطم والباذنجان والبسلة، ومنها ما يصل إلى ذلك خلال فصلى الصيف والخريف مثل البطاطس والجزر والقلقاس، ومنها ما يصل سعرها إلى أعلاه خلال فصلى الخريف والشتاء مثل البطيخ والكوسة والبصل.

وعلى **مستوى الفواكه** وعلى أساس موعد العرض والنوع والموسم، هناك من الفواكه ما يرتفع سعرها إلى أقصاه فى بداية العرض ونهايته مثل العنب ، المانجو، المشمش، الكاكا، التين البرشومى، البلح، الرمان، ومنها ما يصل إلى ذلك فى نوع معين مثل الموز الوليام، والعنب البناتى الاحمر، والكمثرى الثلاجة والتفاح المستورد، ومنها ما يرتفع سعرها إلى اعلاه فى موسم معين مثل البرتقال فى الصيف، والجوافة فى الربيع.

9- وبدراسة التوزيع الجغرافى لمحاصيل الخضر الرئيسية الواردة إلى السوق (الطماطم، البطاطس، الخيار، البطيخ، الباذنجان) تبين ما يلى :

أ. الطماطم: تعد الطماطم أكبر محاصيل الخضر الواردة إلى السوق بنسبة 39.4% من جملة الخضر، والاكبر أيضاً على مستوى الخضر والفواكه معاً بنسبة 23.7%، وتسد هذه الكمية الجزء الأكبر من احتياجات المدينة ويستكمل الباقى بالوارد إليها من خلال

التعامل المباشر بين المنتج وتاجر التجزئة، وترد الطماطم بكميات تصل إلى اقصاها فى شهرى سبتمبر (12.5%)، اكتوبر (12.2%) لتدفق انتاج الطماطم النيلية، وتصل إلى ادناها فى شهر مارس لموقعه فى نهاية موسم تسويق الطماطم الشتوية، وتتركز المحافظات الموردة للطماطم فى منطقتين إحداهما بالوجه البحرى، وتشمل ثلاث مناطق فرعية هى البحيرة والغربية والشرقية ، وتسهم بنسبة 62.5%، والأخرى بالوجه القبلى وتشمل بنى سويف، المنيا، أسيوط وتسهم بنسبة 31.9%.

ب. البطاطس: وتشغل المركز الثانى بنسبة 22.5% من جملة وارد الخضر، وترد البطاطس بكميات تصل إلى اعلاها فى شهور يناير، فبراير، مارس، مايو، ديسمبر (57.8%) لتدفق البطاطس النيلية والشتوية، وتصل إلى ادناها فى شهر اغسطس (2.4%) لوقوعه فى نهاية موسم البطاطس الصيفية وتتوزع المحافظات الموردة للبطاطس فى ثلاث مناطق هى غرب الدلتا، وتمثلها البحيرة، وتسهم بنسبة 39.1%، ووسط الدلتا وتمثلها الغربية والمنوفية، وتسهم بنسبة 44% وشرق الدلتا وتمثلها الدقهلية ودمياط وتسهم بنسبة 11.3%.

ج. يأتى الخيار فى المركز الثالث: بنسبة 10.7%، تستأثر الفترة من مايو إلى اكتوبر بنحو أربعة أخماس الوارد، ويرجع ذلك إلى ملاءمة المناخ خلال فصل الصيف وضخامة انتاج الخيار الصيفى، وينخفض فى الفترة من نوفمبر إلى ابريل (18.7%) لقلة انتاج الخيار الشتوى، وتتوزع المحافظات الموردة للخيار فى اربعة مناطق هى: وسط الدلتا (الغربية) وتسهم بنسبة 15%، غرب الدلتا (البحيرة) وتسهم بنسبة 27.7% شرق الدلتا (القليوبية) وتسهم بنسبة 6.4% وتقع الاخيرة بالوجه القبلى وتشمل الجيزة، بنى سويف، المنيا، اسيوط ، وتسهم بنسبة 45.4%.

د. ويسهم البطيخ بنسبة 7.5% من جملة الخضر، تستأثر شهور الصيف (مايو – أغسطس) بالنسبة الأعظم منها (99.3%) وتسهم شهور الشتاء والخريف بالنسبة الباقية (0.7%) وتتركز المحافظات الموردة له فى أربع مناطق هى غرب الدلتا (البحيرة) وتسهم وحدها بنحو خمسى الوارد من البطيخ، شمال الدلتا (كفر الشيخ) وتسهم بما يقرب من الربع، شرق الدلتا (الإسماعيلية والشرقية) وتسهم بنسبة 23.5%، المنيا واسيوط كمنطقة منفردة فى الوجه القبلى وتسهم بنسبة 11.5%.

هـ. الباذنجان، ويشغل المركز الخامس فى قائمة الخضر الواردة بنسبة 5.2% ويرد إلى السوق بنسب تصل إلى اقصاها فى شهر يونيه 15.9% حيث يطرح قسم كبير من انتاج الموسم الصيفى، وتصل إلى ادناها فى شهر مارس (2.7%) لقلة انتاج الموسم الشتوى وتتركز المحافظات الموردة للباذنجان فى ثلاث مناطق هى غرب الدلتا (البحيرة) وتسهم بأكثر من خمسى الوارد، وسط الدلتا (الغربية والمنوفية) وتسهم بنسبة 47%، وشرق الدلتا (الدقهلية) وتسهم بنسبة 5%.

10- ومن دراسة التوزيع الجغرافى للفواكه الرئيسية الواردة إلى السوق (البرتقال، الموز، العنب، الجوافة) تبين ما يلى :

أ. البرتقال: يتصدر قائمة الفواكه الواردة إلى السوق، فهو يحتكر نحو خمسى الوارد (41.9%) ويشغل المركز الثانى بعد الطماطم بنسبة 17.1% من جملة الخضر والفواكه،

ويرد إلى السوق بنسب تصل إلى اقصاها فى شهر يناير (يحتكر وحده ربع الوارد) والذى يمثل فترة الذروة فى تسويق البرتقال، وتصل إلى أدناها فى شهور يونيه، يوليه، اغسطس (1.45%) لقلة الانتاج الصيفى، وتتركز المحافظات الموردة للبرتقال فى ثلاث مناطق هى غرب الدلتا (البحيرة) وتسهم بنحو نصف الوارد (52%)، شرق الدلتا (القليوبية والشرقية) وتسهم بأكثر من الربع (28%) ووسط الدلتا (الغربية والمنوفية) وتسهم بنسبة 15%.

ب. الموز: ثانى الفواكه الكبار بنسبة 17.2% ورابع الوارد من الخضر والفواكه معاً بنسبة 7% تستأثر الفترة من ديسمبر إلى ابريل بما يقرب من ثلاثة أرباع الوارد (72.6%) وتصل إلى ادناها فى شهرى يوليه (0.08%) وأغسطس (0.7%) لقلة انتاجه، وتتركز المحافظات الموردة للموز فى ثلاث مناطق هى اسيوط وتحتكر وحدها خمسى الوارد 42%، غرب الدلتا (البحيرة) وتسهم بنحو 31%، وسط الدلتا (الغربية والمنوفية) وتسهم بنسبة 27%.

ج. العنب: يأتى فى المركز الثالث بنسبة 8% من جملة الفواكه، وفى المركز السابع بنسبة (3.3 %) على مستوى الخضر والفواكه، ويرد إلى السوق فى الفترة من يونيه إلى ديسمبر فقط، وذلك بنسب تصل إلى اعلاها فى شهر يوليه الذى يحتكر وحده ربع الوارد، وتصل إلى ادناها فى بداية موسم التسويق (يونيه) بنسبة 3.2%، ونهايته (ديسمبر) 3.7% وتتركز المحافظات الموردة له فى اربع مناطق هى مصر الوسطى (المنيا) وتسهم بنحو خمسى الوارد، غرب الدلتا (البحيرة) وتسهم بنسبة 28%، وسط الدلتا (الغربية – المنوفية) وتسهم بنسبة 26.5% شرق الدلتا (الدقهلية) وتسهم بنسبة 8.2%.

د. الجوافة: وتسهم بنسبة 7.1% من جملة الفواكه، وبنسبة 2.9% من جملة الفواكه والخضر الواردة، ترد إلى السوق بنسب تصل إلى اقصاها فى شهر أكتوبر (32.9%) وسبتمبر 29% فهما يمثلان فترة الذروة فى تسويق الجوافة، وتصل إلى ادناها فى الفترة من يناير إلى يوليه (0.2%) لقلة انتاج الجوافة الشتوى، وتتركز المحافظات الموردة للجوافة فى منطقتين، غرب الدلتا (البحيرة) وتحتكر وحدها خمسى الوارد (42%) وسط الدلتا وتمثله الغربية (30.9%) كفر الشيخ (27%) والمنوفية (0.1%).

11- ومن دراسة التوزيع الجغرافى لمصادر إنتاج الخضر والفواكه الواردة إلى السوق، تبين أن المحافظات التى تمثل أقليم الخضر والفواكه لسوق الجملة تنتظم فى ثلاث نطاقات، الأول أقربه – ويمكن تسميته بالقلب – ويشمل خمس محافظات تنتظم فى نطاق متصل تتوسطه الغربية – قلب القلب – بنسبة 18.1% وتحتكر مع البحيرة اكثر من نصف الوارد (55.4%) وتمثلان والمحافظات الثلاث التالية (المنوفية – كفر الشيخ – الدقهلية) نحو ثلثى الوارد (65.5%)، الثانى: يطوق الأول فى غير اتصال ويشمل ست محافظات، تقع جميعها عدا الجيزة فى الوجه البحرى، وهى الشرقية، القليوبية، دمياط، الجيزة، الاسماعيلية، الاسكندرية، وتسهم مجتمعة بنحو 16% والثالث، منطقة منفردة، وتشمل أربع محافظات تقع جميعها بالوجه القبلى على مسافات تتراوح بين 260–320كم وهى اسيوط (9.6%) والمنيا (4.6%) وبنى سويف (3%) وسوهاج (1.3%) وتسهم مجتمعه بنسبة (18.5%) ويرجع الارتفاع النسبى لهذه

النسبة إلى أن هذه المحافظات، برغم بعدها عن السوق، تمده ببعض السلع (وخضر وفواكه) فى وقت يقل فيه انتاجها وتوريدها من محافظات اخرى وقد سبق توضيح ذلك.

12- وتشير قيمة معامل الارتباط بين الكميات الواردة من الخضر والفواكه وانتاج المحافظة منها (+0.25) إلى وجود علاقة طردية ضعيفة، ولعل ذلك يعكس أن متغير حجم الانتاج ليس بالمتغير الوحيد الذى يؤثر فى كمية الوارد وإنما يشاركه متغيرات اخرى مثل المسافة الجغرافية، تسرب جزء من الانتاج للبيع خارج سوق الجملة، تميز بعض المحافظات فى انتاج نوع معين من الخضر والفواكه ، نفوذ الأسواق الأخرى المجاورة.

13- وتشير قيمة معامل الارتباط بين الكميات الواردة والمسافة المقطوعة إلى السوق (-0.001) إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة جداً وقد لا توجد وتفسير ذلك أن ثمة محافظات تقع على مسافات بعيدة لكنها تسهم فى تموين السوق بنسب متوسطة مثل أسيوط (9.6%) لانها تمد السوق ببعض السلع فى وقت يقل فيه الانتاج والامداد من محافظات اخرى، واخرى تقع على مسافات اقرب ولكنها تساهم بنسب منخفضة تمثلها الدقهلية (1.4%)، كفر الشيخ (2.4%) القليوبية (5%)، دمياط (0.9%)، والمنوفية (6.3%) لقرب بعضها مثل القليوبية والمنوفية من القاهرة، أيضاً تأتى الغربية فى المركز الثانى (18.1%) مع أنها أقرب إلى السوق من البحيرة صاحبة المركز الأول (37.3%) وتشير الخلاصة إلى ضعف تأثير مدينة المحلة الكبرى كسوق استهلاكية على أنماط الاستخدام بالأراضى المحيطة بها، ويرجع ذلك إلى صغر الحجم السكانى لمدينة المحلة الكبرى 422 ألف نسمة فى 2003[23] مقابل الاحجام الضخمة - وبالتالى التأثير - للقاهرة (7.2 مليون فى 1996) والاسكندرية 3.5 مليون فى 1996 م .

14- وتشير خلاصة خريطة خطوط الأزمنة المتساوية إلى أن نفوذ سوق الجملة يمتد لمسافات تصل إلى 160 كم ليشمل أجزاء من وسط الدلتا وشرقها وغربها، وخارج هذا الحد ينكمش نفوذ السوق فى شكل منطقة منفردة تشمل بعض مناطق مصر الوسطى والعليا (المنيا اسيوط) على أبعاد بين 260 -320 كم.

نموذج استبيان

عن سوق الجملة للخضروات والفواكه

بمدينة المحلة الكبرى

أولاً : **نظام التعامل (أنواع التجار)** :

تجار الجملة. أ-

( ) تاجر موز ( ) 1- نوع التجارة: تاجر خضروات ( ) تاجر فواكه ( )، ( ) قيمة العمولة ( )% من قيمة السلعة، تاجر ممول ( ) 2- نوع التاجر: تاجر عمولة ( ) تاجر منتج ( )

3- وحدة البيع : نوعها : محل ( ) باكيه ( ) مساحتها (متر مربع) ، ملكيتها : ملك ( ) ، إيجار ( ) قيمة الإيجار (جنيه) حق الانتفاع ( ) .

( ) 4- عدد العمال / تاجر ( )

تجار نصف الجملة : ب-

( ) .) فواكه ( ) 1- نوع التجارة : خضروات ( ) .) 2- دوره التجارى : ( )) لا يوجد ( ) ملكيتها ( ) مساحتها ( ) باكية (3- وحدة البيع : نوعها : محل ( )

تجار التجزئة : ج-

( ) القرية ( ) موقع تسويق السلعة : المدينة ( ) القرية ( ) 1- محل الإقامة : المدينة ( ) .) لا ( ) 2- هل لك محل : نعم ( ) .) عربة يد ( ) عربة كارو ( ) 3- وسيلة نقل السلعة : نصف نقل (ق . ج قفص / جوال) . جنيه/ك) (قرش / جنيه طن) ، (4- رسم الخروج : ( ) .) 3 مرات / أسبوع ( ) مرتين / أسبوع ( ) 5- التردد على السوق : يومياً ( )

ثانياً : **وسيلة النقل والمسافة والسلعة المنقولة من مناطق الإنتاج** :

أ) وسيلة النقل :

( ) نصف نقل ( ) متوسط (جامبو) ( ) 1- نوعها : نقل كبير ( ) 2- الطريق إلى منطقة الإنتاج ( ) لماذا : أقصر الطرق ( ) جيد الرصف ( ) خال من النقط المرورية ( ) .

ب) المسافة :

جنيه / طن) ساعة) تكلفة النقل (كم) الوقت المستغرق (المسافة إلى منطقة الإنتاج ( ) ،) الساعة (جنيه / كم) وقت الوصول إلى السوق : نهاراً ( )) المدخل إلى السوق ( ) لماذا هذا الوقت (ليلاً ( ) الساعة ( )

ج) السلعة المنقولة :

( ) ( ) ما هى) فواكه ( ) ما هى (- نوعها : خضروات ( ) ( ) بيوت محمية - إنتاج : حقول زراعية ( )) نقل صب ( ) كرتون ( ) جوال (- العبوات : قفص ( )) مركز (- مصدرها : محافظة ( )

المراجـع

1. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الاحصاءات الزراعية، الجزء الثانى، المحاصيل الصيفية والنيلية والفواكه، جدول (54) مساحة وانتاجية وانتاج محاصيل الخضر فى عام 2002، القاهرة 2003.
2. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الاحصاءات الزراعية، الجزء الثانى، المحاصيل الصيفية والنيلية والفواكه جدول (64)، مساحة وانتاجية وانتاج الفواكه فى عام 2002، القاهرة، 2003.
3. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، كتاب الاحصاء السنوى، يونيو، 2001.
4. محمد محمود إبراهيم الديب، هذه الجغرافيا الاقتصادية، مستجداتها، تطورها، ماهيتها، مغزاها، محتواها، أهدافها، مناهج بحثها، المجلة الجغرافية العربية، العدد 38 الجزء الثانى، 2001، ص 211.
5. طه عبد الجواد صقر، انتاج الفواكه وتسويقها فى مصر، دراسة فى الجغرافية الاقتصادية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1988 .
6. محمد عبد القادر عبد الحميد السيد شنيشن، انتاج محاصيل الخضر وتسويقها فى مصر، دراسة فى الجغرافية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية 1996.
7. محمد صدقى الغماز، تسويق الخضر بمدينة القاهرة، دراسة تطبيقية على سوق الجملة بمدينة العبور، الجملة الجغرافية العربية، العدد 33، الجزء الأول، 1999م.
8. الجمعية التعاونية لنقل الركاب بالسيارات الأجرة، سجل الحركة، بيانات غير منشورة، 2004.
9. مرفق أتوبيس مدينة المحلة الكبرى ، سجل الحركة ، بيانات غير منشورة ، 2004.
10. محمد محمود إبراهيم الديب، جغرافية الزراعة، تحليل فى التنظيم المكانى، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 1997، ص ص 334–339.
11. محمد صدقى الغماز، المرجع السابق، ص 159.
12. محمد محمود إبراهيم الديب، المرجع السابق، ص 585.
13. Abbot, J.C. "Marketing and It's Role in increasing productivity" Food and Agriculture Organization of The United Nation (F.A.O), Rome, 1992, P. 6.
14. وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الاحصاءات الزراعية، جـ2، المحاصيل الصيفية والنيلية والفواكه، جدول 60، مساحة وانتاج البطاطس فى العروات الثلاث فى 2002.
15. كامل يعقوب ميخائيل وآخرون، تقييم مرض الذبول البكتيرى فى البطاطس بجمهورية مصر العربية خلال السنوات 1972/67، مجلة البحوث الزراعية، القاهرة، فبراير 1974، ص 77.
16. محمد عبد القادر عبد الحميد السيد شنيشن، المرجع السابق، ص 318.
17. إدارة سوق الجملة بمدينة المحلة، حيث تم – من خلال المقابلات الشخصية لبعض الاداريين والتجار، الحصول على مصادر الجوافة الوردة إلى السوق فى 2003.

18. فتحى عبد العزيز أبو راضى، المساحة والخرائط، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998، ص 385.
19. محمد صدقى الغماز، مرجع سابق، ص 185.
20. Robinson, H. and Banford C.G: "Geography of transport", London, 1978, PP. 28-29.
21. Nicbolas A.H., Stacey & Aubrey Wilson: "The change pattern of distribution", Oxford, 1958, P. 278.
22. مختلفة. المتكررة لسوق الجملة فى أوقات الزيارات الميدانية
23. قدر حجم سكان مدينة المحلة الكبرى فى 2003 بناء على معدل النمو فى الفترة بين تعدادى1986، 1996 وهو 0.9% والذى حسب بهذه المعادلة (تفترض التزايد بمعدل ثابت)

$$س_{ن} = س . (1 + د)^{ن}$$

* * *